

وأذكر بأنه، طبعاً، لمكونات المجلس كما للسيدة والسادة الوزراء الحرية الكاملة في استعمال الحصص الزمنية المخولة لهم وتوزيعها كما يشاؤون بين المناقشة والتعقيب.

وأود أخيراً أن الفت انتباهكم إلى أن وقائع هذه الجلسة لن يتم بثها على التلفزيون مباشرة، وقد جرى الاتفاق مع المسؤولين على التلفزيون بأن يتم بث هذه الجلسة ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم غد، لأسباب مرتبطة بالبرمجة.

والآن، إذا سمحتم لي، أفصح باب المناقشة، وأعطي الكلمة لأول متدخل في هذه الجلسة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، في حدود 16 دقيقة، وزعها كما تشاء، السيد الرئيس، بين المناقشة والتعقيب، 16 دقيقة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الأخوات المستشارات،

إخواني المستشارين،

يسعدني أن أتناول الكلمة اليوم، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، للمساهمة في مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

ولا يفوتني بهذه المناسبة، وباسم الفريق الاستقلالي، أن أتمنى للجميع رمضان مبارك سعيد، وهو اليوم البداية، نتمنى أن يكون بداية خير وسلامة وصحة على الجميع، وخاصة على حامي هذا الوطن ورمز وحدته، جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

السيد الرئيس،

لا يفوتني بهذه المناسبة دون أن أسجل، باسم الفريق الاستقلالي، وبكل فخر واعتزاز، الجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للحسابات وكذا المجالس الجهوية للحسابات، كما نوجه الشكر الجزيل والتقدير للسيد الرئيس الأول وقضاة وأطر هذه المؤسسة الدستورية على العمل الجاد الذي يضطلعون به في أداءهم لمهامهم النبيلة.

كما أود بهذه المناسبة التنويه بمنهجية التقرير، الذي لا يكتفي برصد الاختلالات المالية فقط، بل يشكل أرضية مهمة لإثراء النقاش العمومي حول التدبير الحكومي لمختلف الملفات الأساسية المرتبطة بالشأن العام والوقوف على فعالية وتناج السياسات العمومية وعلى الاختلالات والصعوبات التي تكتنفها.

محضر الجلسة الرابعة والخمسين

التاريخ: الثلاثاء فاتح رمضان 1437هـ (7 يونيو 2016م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية والعشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس أمام البرلمان برسم سنة 2014.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة المحترمون،

أعلن عن افتتاح الجلسة، التي نعقدها اللحظة تطبيقاً لأحكام الفصل 148 من الدستور، وخاصة الفقرة الأخيرة منه، وعلى إثر إيداع السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات للتقرير السنوي لهذا المجلس برسم سنة 2014، وبعد تقديمه لعرض حول أعمال المحاكم المالية خلال الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان يوم الأربعاء 4 ماي 2016.

وعملاً بأحكام المادة 279 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، والتي تنص في فقرتها الأخيرة على أن تجرى المناقشة داخل كل مجلس على حدة بين أعضائه والحكومة.

يعقد مجلس المستشارين هذه الجلسة العامة لمناقشة هذا العرض، تفعيلاً كذلك لقرار مكتب المجلس المؤرخ في 30 ماي 2016، وبناء على الترتيب المتفق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء المنعقد في 31 ماي 2016، بعد التنسيق طبعاً مع مجلس النواب على توزيع القطاعات التي ستشملها المناقشة، حسب خصوصية كل مجلس على حدة.

وعليه، أود أن ألفت انتباهكم إلى أن المناقشة في هذه الجلسة، ستنصب على قطاعات:

- الداخلية؛

- السكنى وسياسة المدينة؛

- التربية الوطنية والتكوين المهني؛

- الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- ثم الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة.

وستخصص لهذه المناقشة حصة زمنية إجمالية، قدرها 170 دقيقة،

موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، بمعدل 85 دقيقة لكل منهما.

هيئة مستقلة، طالبنا بها ولا زلنا، ولها راهنتها الآن.

الآن لا زلنا ننتظر - ونحن على مرمى حجر من الانتخابات المقبلة - لازلنا ننتظر لوائح صالحة وشفافة، لوائح تخرج منها الموتى وتخرج منها جميع الشوائب التي تعكر الديمقراطية في هذا البلد، لا زلنا نلح على ضرورة البطاقة الوطنية كأساس للانتخابات وضمان الديمقراطية الشاملة.

إننا اليوم ندق ناقوس الخطر على بعض الحالات التي نلاحظها في جل الجهات، وهي تدخل جهات أساسية، جهات نافذة في التشويش على الديمقراطية، على الديمقراطية التي ناشدها المغرب في دستوره 2011، وكنا نسعى أن نكون بلدا ديمقراطيا حسب التوجه الملكي السامي في هذا الصدد. إننا ندق ناقوس الخطر على التشويش والتحكم وإرغام الناخبين على اختيار لون من الألوان، هذا سوف لن يخدم مصلحة المغرب في شيء، بقدر سيرجع بنا إلى ما لا تُحمد عقباة، فلمصلحة من يتم هذا التديليس؟ فلمصلحة من هذه الشياطين الانتخابية تتحرك في هذه الإبان بالذات؟

وبخصوص الإدارة العمومية، فلا غرو أن التقرير قد نجح إلى حد كبير في الكشف عن الأعراض المرضية التي تتخطى فيها الإدارة العمومية، فرغم الالتزام الحكومي بإصلاح الإدارة وتحديثها وتخليقها، غير أن الأداء الحكومي في هذا المجال يبقى متواضعا إن لم نقل ضعيفا.

واعتبارا لكون اللحظة الزمنية المخصصة للفريق في 16 دقيقة، فسوف لن يسعني الكلام لأتعمق في كل صغيرة وكبيرة، إذ المناقشة لا تسعنا في استجلاء كافة الأعطاب، أعطاب الإدارة العمومية، فإننا سنركز على البعض منها، خاصة تلك التي أثارها التقرير فيما يتعلق بإشكالية مراجعة النظام العام الأساسي للوظيفة العمومية وإصلاح نظام التقاعد والاختلالات التي يعرفها تدير القطاعات: التعليم والسكن والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فضلا على المشاكل المرتبطة بالتدبير المفوض لبعض الخدمات والمرافق.

لأننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على أن المدخل الأساسي للرفع من المنتوج وفعالية السياسات العمومية في مختلف القطاعات الحيوية العمومية يمر عبر إقرار إصلاح حقيقي للنظام العام والأساسي للوظيفة العمومية، يأخذ بعين الاعتبار المبادئ، مبادئ الكفاءات والاستحقاق والشفافية في ولوج الوظيفة أو الوظائف العمومية وفي إسناد مناصب المسؤولية، فضلا عن إقرار منظومة جديدة للأجور وتحسين الأوضاع الاجتماعية للموظفين والمستخدمين في الإدارات العمومية والجماعات الترابية.

وأمام العجز الحكومي على إنجاز كل هذا، وفي ظل التغييب الكلي للنقابات والهيئات الاستشارية المعنية، ابتدعت الحكومة، ومع كامل الأسف، إجراءات ترقيعية تروم تفكيك منظومة الوظيفة العمومية، يبقى أخطرها على الإطلاق الإجراء القاضي باستحداث آليات التقاعد الوظيفي والنظامي للإحجام على ما تبقى من حقوق ووضعية الموظفين في ظل تعطيل الحوار الاجتماعي، تعطيل الحوار الاجتماعي القاتل، وهو ما يهدد الإدارة

ونظرا لتعدد المجالات التي أبدى فيها المجلس ملاحظاته وتحذيراته من مخاطر تفضي الحكومة على اتخاذ التدابير المناسبة لتدارك بعض الاختلالات، التي من شأنها أن تؤثر على الأداء الحكومي، فإن لدينا في هذا المجلس الموقر القطاعات التي ذكرتموها، السيد الرئيس.

وسأبتدئ بقطاع الداخلية، ومنها هذا القطاع الحيوي الذي يشكل اللبنة الأساسية لاستقرار وهدة واطمئنان الشعب المغربي. وهنا أوجه جزيل الشكر والتنويه لجهاز الأمن والداخلية بأصنافها على هذه النعمة التي تتوفر عليها، ونحمد الله سبحانه وتعالى عليها، وهي نعمة تُعبط عليها من طرف الأحياء، كما نحسد عليها من طرف الخصوم.

وعلى الشعب المغربي وعلينا جميعا، كطبقة سياسية، أن نحرص كل على أن يستمر هذا الاستقرار وهذا الأمن في ربوع المملكة، حيث منه منطلق لكل التنمية والنمية الدائمة والمستدامة واللازمة.

السيد الرئيس،

إن هذه الوضعية التي يعيشها المغرب يجب أن ننوه بجميع الجهود التي تبذل ويبدلها الجميع، خاصة أطر وزارة الداخلية، غير أن لدينا بعض الملاحظات فيما يخص تنزيل الجهوية المتقدمة، الذي مازال يعرف تعثرا ملحوظا بسبب عدم صدور النصوص التطبيقية للقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، إذ أن تفعيل أغلب المقترحات القانونية يخضع اليوم لدوريات ومذكرات صادرة عن وزير الداخلية وبصفة مؤقتة، كما هو الشأن بالنسبة لتدبير المصالح الإدارية للجماعات وكذا التدبير المالي وغيرها.

إن هذه الوضعية غير السليمة تزداد تعقيدا في غياب صدور نصوص تنظيمية أخرى، كما هو الشأن بالنسبة للنصوص المؤطرة لوضعية رؤساء الجماعات الترابية وكذا التعويضات الممنوحة لأعضاء المكاتب وفق السياق السياسي والترابي الجديدين، مما يؤثر على تفعيل عدد من الصلاحيات الموكولة للجماعات الترابية، سواء تلك الواردة في الوثيقة الدستورية أو في القوانين التنظيمية.

وفي ظل وضعية الغموض هاته، مازالت الوزارة لم تفرج بعد عن النتائج الرسمية التفصيلية للانتخابات الجهوية والجماعية وانتخابات مجلس العمالات والأقاليم التي عرفتها بلادنا خلال شهر شتنبر 2015، وهو أمر لا يعزز من مصداقية العملية الانتخابية وشفافيتها ونتائجها، بل إنه يتعارض مع حق أساسي ورئيسي، كرسه الدستور في الفصل 27 منه، وهو الحق في الوصول إلى المعلومة.

إن الإعداد والتضير للاستحقاقات الانتخابية المقبلة يفرض بالضرورة استثمار التراكبات الإيجابية واستحضار التراكبات السلبية التي كشفت عنها الاستشارات الانتخابية السابقة.

وفي هذا الصدد، نؤكد على محدودية عمل اللجنة المكلفة بتتبع العملية الانتخابية وعدم الاستجابة لشكايات المنتخبين في أغلب الأحيان، وهو ما يجعل مطلب حزب الاستقلال بإسناد مهمة الإشراف على الانتخابات إلى

بسكتة قلبية أخرى.

أما بالنسبة لحق الإضراب، فإذا كان الدستور قد ضمن هذا الحق، فإن القرارات، قرارات الاقتطاع من أجور الموظفين المضربين يعد خرقا سافرا لأحكام الدستور، ويبرهن على الفهم الغير السوي والأحادي لسلطة الإدارة في الحفاظ على استمرارية المرافق والخدمات العمومية.

السيد الرئيس،

إننا نجد في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نجد أنفسنا مجبرين من جديد، على التعبير على استيائنا الكبير من سياسة فرض الأمر الواقع التي تنهجها الحكومة واستقوائها في محاولة تحييد الشركاء الاجتماعيين عن ملف إصلاح نظام التقاعد، ضدا على مقتضيات الدستور ذات الصلة، وخاصة الفصل 13 منه، الذي ينص على ضرورة تفعيل مؤسسات التشاور الاجتماعي وإشراك الفاعلين الاجتماعيين فيما يخص بلورة وتنفيذ السياسات العمومية.

إن منطق الإصلاح بهذه المنهجية المحتلة لن يفي إلا إلى نصوص مشوهة وحلول ترفيعية ونتائج عكسية، لذلك فنحن في الفريق الاستقلالي ننضم إليكم، السيد الرئيس الأول، في دعوة الحكومة وباقي الفاعلين إلى حوار من أجل إصلاح متوافق عليه، لا يقتصر على الجيوب المهذئة، المتمثلة في الإجراءات المقياسية المقترحة والتي جاء في التقرير غير كاف، تعكس الرؤية القصيرة المدى لإدارة ملف بطبيعته ذا بعد استراتيجي وطويل الأمد.

فيما يخص الجانب التعليمي، إن الجانب التعليمي يبقى النقطة السوداء في تقرير المجلس، لأننا كما يبدو أن التقرير قد غيب الحقيقة الأساسية، وهي العبث، العبث بمصالح الدولة، حيث أنا نرى صفقات، السيد الوزير المحترم، نرى صفقات مشوهة ومغلوبة وأن وزارة التربية الوطنية ينقصها الحكامة الجيدة والتدبير المعقلن، ويجب تشييب هذه الوزارة بكفاءات واعدة، ذات غير وطنية، والدليل لدينا في جهة الرباط - القنيطرة - الخيسات - زمور إلى آخره، انعدام صفقات الطهي، انعدام الصفقات ديال المواد الغذائية، منين كياكلوا هاذ الداخليات؟ كيف جابوا هاذ الفلوس؟ عندنا صفقة فيها 12 مليار تقريبا، 10 ديال المليار وشوية - عفوا - 10 ديال المليار، هاذي مازالة موقفة، واللي اخذا الصفقة ما تيستحقهاش، مرتب هو الرابع، هو الرابع في الترتيب، واخذا هاذ الصفقة، وبعدهما فطنت وزارة المالية راه كل شي موقف اليوم، وشكون اللي غادي يبحث إلى ما بحث السيد الوزير؟ إنها كارثة، ولدي الملفات، المحاضر مزورة، والشخص استفاد ثم استفاد.. ليس له الحق، وشكون اللي يقدر يضر؟ الموظفين كلهم اللي رفضوا التوقيع موقفين، يا ريت نعرفو علاش توقفوا. هاذ الشبك لو كيقوع هنا في الجهة ديال الرباط اللي قريبة لكم. إلى كان هاذ السيد ما تيقبسو حد أو عندو شي ركيزة - كيف تنقلو في الدارحة - كنتحميه فما تيمكن لهاش تحميه على خراب الملك العام، على تشريد الأسر، على ضياع المال العام وأولاد الشعب كلهم الآن تضيعوا، واحنا في حاجة

لترشيد النفقات السيد الوزير.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

استنفذتم الوقت المخصص للفريق.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

أتمنى أن يصل صوتي وصراخي إلى آذان المسؤولين في وزارة التربية الوطنية، عساهم أن يستيقظوا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس في حدود 15 دقيقة، يحق لك طبعاً أن تتصرف فيها كما تشاء.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدة الوزيرة المحترمة،

بداية، لا بد من تبيين هذه اللحظة الدستورية، واللي دأب المجلس الأعلى للحسابات ومجلسي البرلمان على الانتظام في مناقشة التقرير الذي يقدمه الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسي البرلمان كل سنة.

فلا يمكنني إلا التنويه، أولاً، بعمل المجلس الأعلى وكذلك التنويه بانتظام هاذ الآلية الدستورية لمراقبة العمل الحكومي وكذلك لتقييم السياسات العمومية، وهذا مكسب لبلادنا ومكسب للمغاربة كاملين.

بداية، بغيت نسجل جوج ديال الملاحظات شاملة عامة حول التقرير الذي تقدم به السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

الملاحظة الأولى: يتعلق الأمر بواحد الأمر أفقي، يعني يخترق جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، هي أنه بلادنا اليوم لم نتمكن من الاقتراب، أقول "من الاقتراب" من الحكامة ومن الشفافية ومن المحاسبة، لازنا بعيدين، يعني هاذي خلاصة عامة أي واحد يقرا التقرير ويستمع كذلك للعرض ديال السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات كيخرج بهاذ الخلاصة، اللي هي هامة وخطيرة جداً، علاش؟ لأنه بلادنا ما يمكن لناش نتقدمو في كل مجالات الحياة العامة إلا بتفعيل الحكامة الجيدة في تدبيرنا لشؤوننا، وهذا الأمر، مع الأسف، هاذ الحكومة وهاذ الشي التقرير ينطق، هاذ الحكومة ولا خطوة واحدة تجاه الحكامة الجيدة، الفساد مستشري، الفلوس كتضيع، ومازال غنجي نتذاكر على القطاعات، المحاسبة

وكنسمو لبعضنا مزيان، غنلقاو الحل للمغاربة في هاذ المشكل اللي هو بهم كل المغاربة اللي هو ديال التقاعد، لأنه المشكل عندو جوج ديال الأبعاد: البعد الأساسي هو أن أتما باغيين تصلحو الصندوق المغربي للتقاعد، في حين أن الأزمة تشمل جميع أنظمة التقاعد، كغنديرو نخلو هاذ المشكل هذا؟ هنا فين كتمثل الجزئية ديال المنظور والمقاربة ديال الحكومة.

ثانيا وأهم، 70% ديال المغاربة ما عندهمش التقاعد، 70% ديال الساكنة النشيطة ما عندهمش التقاعد.

بهاذ الإصلاح، الحكومة، السيد الوزير، ما غتزيدوش توسعوا القاعدة ديال المشتركين والمستفيدين، ونحن نطمح بحالنا بحال شعوب العالم أي مواطن كيتزاد فوق هذه الأرض الطيبة خاص التقاعد ديالو يكون مضمون، غير كيتزاد خاصو يكون مضمون، هذا هو الإصلاح، يقدر يتطلب لنا شوية ديال الوقت، ولكن ما خراش هاذ الزربة دابا اللي كنعدير الحكومة الحالية اليوم هي غتزيد تعمق المشكل أكثر، ونترزنو ونلقاو حل على المدى البعيد.

على كل حال، نحن لدينا الكثير من المقترحات في هذا الباب، سنعرضها في إبانها خلال مناقشة هذه المشاريع اللي كنعتمناو وكنعاملو تسحبها الحكومة وترجع إلى طاولة الحوار.

فيما يتعلق بالوظيفة العمومية، أنا عندي واحد السؤال، السيد الوزير، بغيتك تجاوب عليه، التقرير خلاص، يسجل التقرير على أن مستوى الخدمات العمومية المقدمة لا يزال "بعيدا عن معايير الحكامة التي وضعها الدستور"، هاذ "بعيدا عن معايير الحكامة" - كما قلت - في كل شي ماشي غير هنا، حيث تكررت بزاف في التقرير، "حيث لا يزال المواطن، خاصة في المجال القروي والمناطق النائية يواجه صعوبات في الولوج للمرفق العمومي"، "المبادرات الإصلاحية ظلت متفرقة ومفتقدة للاستمرارية"، "غياب إستراتيجية واضحة لإصلاح الوظيفة العمومية".

ولكن عندي واحد السؤال، ما نقول لكش علاش ما قديتوش تصلحوها، لأن المسؤولية ماشي فقط ديال هذه الحكومة، واحد المبلغ صادم، أنا صدمني باغي نفهم بحالي بحال المغاربة، صرفتوا - ماشي أتما، الحكومات المتعاقبة - 9.6 مليار درهم على الإصلاح ديال الوظيفة العمومية، شحال كتجي هاذ 9.6؟ كتجي 960 مليار أشنو درتوا بها؟ يالاه درتوا اعتماد الامتحان في التوظيف، 960 مليار، فين مشات؟ فين مشت؟ شكون اللي اخذاها؟ أش درتوا بها؟ هاذ 960 مليار عطاتها لكم البنك الإفريقي للتنمية، البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، هاذ الشي مذكور في التقرير ماشي أنا اللي كنعقولو، أنا غير باغي نفهم مع المغاربة فين مشاوا هاذ الفلوس؟ الإدارة هي هي، البيروقراطية هي هي، الفساد هو هو، استحالة الولوج هي هي، كل شي هو هو. في تقديرنا، ليس هناك أي تدابير جديدة اللي ممكن نتفائلو لمستقبل الإدارة.

إصلاح منظومة الأجور مهم جدا لأنه واحد العدد ديال الموظفين

ما كيناش، اللي دايرين الجرائم ينفلتون من العقاب.

إذن فنحن لازلنا بعيدين بعد مرور خمس سنوات على هاذ الحكومة اللي رفعت شعارها المركزي "محرية الفساد والاستبداد"، ومن طبيعة الحال ركزت كثير على أنها ستطبق مبادئ وقيم الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام، لازلنا بعيدين باعتراف التقرير.

الخلاصة الثانية: الخلاصة الثانية ديال التقرير على أن المالية العمومية اليوم في البلاد كنعيش اختلالات بنيوية عميقة جدا، بالرغم من أن السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أشاد بأن الحكومة قد تمكنت أخيرا من تخفيض عجز الميزانية في حدود، ولكن على كل حال لن يسعفي الوقت لمناقشة هذا الأمر ولدحض هاذ التفاؤل الزائد.

لم نتمكن حقيقة من تخفيض عجز الميزانية بعوامل متينة واستنادا إلى بناء مقومات اقتصاد وطني قوي قادر على الصمود أمام التحولات الإقليمية والدولية وكذلك التحولات المناخية، وذلك ما حصل هذا العام، ها احنا غاديين إلى نسبة النمو أضعف خلال هاذ العقود من الزمن.

فاسمحو لي ما غاديش نجي قطاع بقطاع، هناك بعض الأمور اللي كنعترق كل القطاعات اللي تذاكرت عليها، ولكن باغي نركز على بعض القضايا التي تبدو لنا، في فريق الأصالة والمعاصرة، ذات أهمية في هاته المرحلة بالذات، وسأبدأ بالتقاعد.

هذا، الإخوان، التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، ما هو تقرير ديال النقابات، ما هو تقرير ديال المعارضة. التقرير انتصر لموقف الحركة النقابية، وانتصر لموقف المعارضة، بأن الإصلاح اللي جات به أو مشروع الإصلاح اللي جات به الحكومة هو مشروع جزئي، إصلاح جزئي، هاذ الإصلاح الجزئي أش كنعدير؟ يؤجل الأزمة فقط. إلى متى كيأجلها؟ كيأجلها ل 2028 في أحسن الأحوال، بل قد يؤجلها إلى فقط 2024، وغنخوى هاذ الصناديق عاود ثاني، بل الصندوق المغربي للتقاعد علاش كنعذاكرو، غنخوى هاذ الصندوق في 2024، وإلى طبقت الحكومة الإجراءات والتدابير اللي جايبها من خلال مشاريع القوانين اللي اليوم راها محسوبة في مجلس المستشارين، وبالتالي فينبغي ونحن يازاء واحد التقرير ديال مؤسسة دستورية موضوعية، لا يمكن لأحد منا أن ينعت المجلس الأعلى للحسابات على أنه مع هاذ الطرف أو ذاك، فهو مع المصلحة العليا للبلد وللمغاربة.

إذن، فالسيد الوزير، من خلالك الحكومة يعني إحكام العقل وباركة من ذاك شدان الحبل وأغان والمعادنة مع الحركة النقابية وشد لي نقطع لك، نتصنتو لهاذ الرئيس، السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، ورجعوا للحوار، رجعوا للحوار لأنكم ماغتلوش المشكل، لأنكم غنغرقوا البلاد في أزمت أخرى، لأنه هاذ الإصلاح - كيف ما قال السي ادريس جطو - هاذ الإصلاح جزئي، ما غيحلس المشكل، أجبوا نجلسو للأرض ونخلو المشكل، وأكد بذكائنا الجماعي، حركة نقابية، فاعلين اجتماعيين، اقتصاديين، حكومة وأحزاب، وحوار اللي مرزن وجالسين

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية. تفضل، السيد الرئيس المحترم، في حدود 10 دقائق.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أدخل اليوم، باسم فريق العدالة والتنمية، في إطار مناقشة التقرير السنوي الذي قدمه الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس أمام البرلمان، طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

كما نوه بهذه المناسبة بالأدوار المهمة التي يضطلع بها هذا المجلس طبقا لمقتضيات الفصل 147 من الدستور من أجل تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية.

وإننا إذ نسجل بإيجاب جملة من الملاحظات والتوصيات المهمة التي تضمنها هذا التقرير، فإننا نريد أن نتوقف عند بعض النقاط المرتبطة خصوصا بالسياق السياسي والاقتصادي العام الذي جاءت فيه هذه الحكومة، والذي لا يمكن إغفاله في عملية تقييم التدبير الحكومي في جملة من القطاعات التي تناولتها أعمال ومهام المجلس.

ولعل من الأمور التي لا ينبغي إغفالها في هذا المجال هو أن هذه الحكومة جاءت في مرحلة اتسمت بمسار انحداري، يهدد بفقدان السيادة الوطنية على القرار الاقتصادي، هذا الزيف كان واضحا في عجز ميزان الأداءات وعجز الميزانية العامة وتدني احتياطي العملة الصعبة وتفاقم المديونية بمعدل 4 نقط كل سنة منذ 2009.

ولقد تحملت الحكومة مسؤوليتها في استعادة عافية المالية العمومية، حيث تبنت سياسة إرادية جريئة لتحقيق التوازنات الماكرو اقتصادية، حسنت من مستوى الموازنة العامة، وحدثت من وتيرة تفاقم المديونية، وهي السياسة التي أفضت إلى عدد من النتائج الإيجابية التي تنطق بها عدد من الأرقام والمعطيات والمؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وقد كان للشجاعة في إصلاح صندوق المقاصة دور مهم وأساسي في التحسن الحاصل في الموازنة العامة للدولة، وذلك بتسجيل تراجع ملحوظ في نفقاتها.

كما تمكنت الحكومة من إطلاق ورش العدالة الاجتماعية وسياسة الحماية الاجتماعية، عبر سلسلة من الإجراءات الدالة في هذا المجال على مستوى التغطية الصحية والتعويض عن فقدان الشغل وتأمين التقاعد

والموظفات متضررين، والتقرير هاذ الشي كيجي في التقرير دائما، ماشي المعارضة اللي كتقولو، ماشي حزب الأصالة والمعاصرة اللي كيقول، أن الموظفين متضررين من كون أن الراتب الأساسي يبقى ثابتا ويتم تحريك فقط التعويضات، وهاذ الشي مرتبط بالأنظمة الأساسية ديال الموظفين، هاذ الأنظمة الأساسية لم تعرف أي إصلاح منذ 1973، يعني هاذي على هاذي شحال؟ 43 سنة، والكل كان ينتظر من هذه الحكومة أنها تدير شي بادرة في هذا الاتجاه.

التربية الوطنية، التربية الوطنية حتى هي عندي فيها سؤال، عندي فيها سؤال، السيد الوزير، واحد ديال المليار ديال الدرهم غلاش ما بغاوش يعطيوها لكم باش تحلوا المشاكل لعباد الله؟ المقاولات فلست، السيد الوزير، واحد العدد ديال العمال والأسر مشردة، السيد الوزير، الاقتصاد الوطني تمس بهاذ الإجراء ديال عدم الأداء ديال المتأخرات اللي على عاتق الأكاديميات الجهوية، قولوا لنا غلاش ما بغاوش يعطيوا الفلوس؟ واش ما عندهومش؟ لا أعتقد، لأنه خفضوا عجز الميزانية، جمدوا 90 مليار من الموارد المرصدة للحسابات الخصوصية، جمدتوا 4 ديال المليار ديال الدرهم - كهنضر بالدرهم دابا ماشي بالسنتيم - ديال صندوق التماسك الاجتماعي، جمدتوا باش تخفضوا ذيك العجز اللي تذاكرنا عليه وقتلنا احنا ما متفائلينش، غلاش ما متفائلينش؟ لأن جمدتوا 4 ديال المليار، جمدتوا 90 مليار، لأن اعطاكم الفلوس من الخليج ماشي ديالكم، لأن رحلتوا الاعتمادات، ما كتنصرفوهاش في السنة اللي خاصكوم تصرفوا وتديروا الاستثمار، وكترحلوها إلى السنة اللاحقة، هاذ الشي باش خفضتوا، ولكن ماشي على حساب الاقتصاد ديال البلاد، ماشي على حساب المصالح ديال المقاولات الوطنية، ماشي على حساب الأوضاع الاجتماعية ديال واحد العديد من العمال في بلادنا، اللي اليوم هما مشردين نظرا لهاذ الإجراء الغير الشعبي والغير الوطني، لأنه يس بنافسية الاقتصاد الوطني.

الصناعة التقليدية، الأستاذة، أنا عندي، السيدة الوزيرة المحترمة، عندي واحد السؤال، لأنه التقرير أش كيقول؟ كيقول اختلالات في المكتب ديال تنمية التعاون.

هاذ الاختلالات واش درتوا شي مجهود؟ خاصة شكون اللي كيستافد من هاذ مكتب تنمية التعاون؟ كيستافدوا منو المواطنين البسطاء، وخصوصا الفلاحة، وكيقولها التقرير، كيقول أودي من بين النواقص ديال هاذ الوزارة هي ما استطعاتش توسع التعاون أو تنمية التعاون خارج القطاع الفلاحي، بقت في حدود القطاع الفلاحي، هاذ العجز، هاذ عدم القدرة على التوسع والامتداد في باقي القطاعات فين كاين الهشاشة، فين كاين الفقر من النقاط المسجلة للحكومة الحالية وللحكومات المتعاقبة من طبيعة الحال.

غنخلي ذيك 35 ثانية.

شكرا السيد الرئيس.

أما على مستوى الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، فإننا نتوقف بإيجابية عند الإصلاحات الكبرى المرتبطة بالإدارة العمومية من خلال المنظومة الجديدة للتعيينات، من خلال إرساء ولوج الوظيفة العمومية على أساس الشفافية والمساواة والكفاءة وتكافؤ الفرص، من خلال مكافحة الفساد عبر الجهود المبذولة على مستوى منظومة الصفقات العمومية وكذا إجراءات إحالة ملفات المجلس الأعلى للحسابات على القضاء وغيرها من الإجراءات الأخرى.

كما أننا نسجل أن التقرير لم يقدم مقترحات واضحة بخصوص الإصلاح الشامل والهيكلية لمنظومة التقاعد، بعد حديثه عن محدودية الإصلاح الذي بادرت به الحكومة، والذي اعتبره التقرير مستعجلا وضروريا.

ونود أن نؤكد، من جهة أخرى، أن التقرير بقي سجين ملاحظات جزئية مرتبطة بقطاعات بعينها دون تجاوزها إلى وضع خلاصات كبرى يمكن أن تساهم في تدعيم مسار التدبير الحكومي، نستحضر منها على شكل عناوين، نظرا لضيق الوقت:

أولا: التأكيد على الرفع من فعالية الاستثمارات العمومية، وهو أمر مرتبط بمجموعة من القوانين والمؤسسات التي جاءت في البرنامج الحكومي؛

ثانيا: التأكيد، ثانيا، على تحسين مناعة الاقتصاد الوطني، من خلال العمل على تقليص آثار الظرفية الخارجية؛

ثالثا: التأكيد على الحاجة إلى جيل جديد من الإصلاحات وتقوية النموذج التنموي لبلدنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي في حدود 8 دقائق، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان البريسي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2014، هذا التقرير الذي يندرج في سياق تطوير التواصل المؤسسي وفاعلية الرقابة على السياسات العمومية في مجال مراقبة الميزانيات وصرف المال العام وإبداع آليات جديدة وفعالة لحكامة جيدة في تدبير المالية العمومية، ومن منطلق مبني على الرصد والتتبع بالبيانات منسمة بالموضوعية.

والتعويض عن حوادث الشغل واستهداف الفئات الهشة داخل المجتمع. أما على مستوى قطاع الداخلية، فنحني الحكومة على جهودها الرامية إلى استكمال الصرح الديمقراطي والمؤسسي ببلادنا وتنزيل المقترحات الدستورية المتعلقة بالجهوية المتقدمة، من خلال إجراء انتخابات أعضاء مجالس الجهات ومجالس الجماعات والمقاطعات والعمالات والأقاليم، إلى جانب انتخاب أعضاء الغرف المهنية ومثلي الماجورين وكذا انتخاب أعضاء مجلس المستشارين في أجواء إيجابية، طبعها في العموم الشفافية والنزاهة.

كما نتفق مع الدعوات الموجهة للحكومة لمواكبة الجماعات الترابية، خاصة مجالس الجهات بالدعم المالي والبشري والتكويني، مع شرط احترام مبدأ التدبير الحر المخول لمجالس الجهات، كما نص على ذلك الدستور، حتى تساهم هذه المجالس في تنزيل الجهوية المتقدمة وتفعيل الحكامة الترابية وتحقيق التنمية المنشودة، إلا أننا نتفق مع ما ورد في التقرير بشأن تأخر اعتماد الميثاق الوطني لللازم الذي وعدت به الحكومة في برنامجها.

وفي مجال سلامة وأمن المواطنين، نشيد بأداء الأجهزة الأمنية في توفير الأمن للمواطنين ومحاربة الجريمة والتطرف والإرهاب بإتباع إستراتيجية استباقية، مع مراعاة المقترحات القانونية.

وفي مجال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نشيد بالمنجزات المحققة، إلا أننا نؤكد في ذات الوقت على ضرورة معالجة بعض الاختلالات المسجلة في بعض المشاريع كغياب المردودية والفاعلية أو الاستغلال السياسي لبعض المشاريع من طرف بعض المنتخبين والجمعيات المحسوبة عليهم.

أما في مجال السكنى وسياسة المدينة، فإننا نثمن الجهود التي تم بذلها بتخفيض العجز السكني عبر البرامج السكنية المعتمدة من طرف الحكومة، لكن رغم الجهود المبذولة في هذا القطاع، فإنه مازال يواجه تحدي استمرار هذا العجز من خلال استمرار أحياء الصفيح، الشيء الذي كان له انعكاس سلبي على مدنا اجتماعيا واقتصاديا وحضرنا، كما يجب إعادة النظر في مجموعة من البرامج التي لم تحقق نتائجها رغم المبالغ المالية الكبيرة المخصصة لها، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد حل لمجموعة من المشاريع العالقة لدى شركة العمران، خصوصا المدن الجديدة التي تتطلب مواكبة خاصة حتى تحقق أهدافها.

أما على مستوى التربية الوطنية والتكوين المهني، فإننا نشيد أو نثمن الجهود المبذولة في الجانب الاجتماعي والالتزام بنتائج الحوار الاجتماعي، وكذا المقاربة التشاركية حول سبل إصلاح المنظومة التربوية وإقرار الرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

كما ندعو إلى مواجهة مشكل الاكتظاظ وضعف البنيات الأساسية والتأطير، خاصة في العالم القروي، فرغم أهمية الميزانية المرسودة وعدد المناصب المالية المعتمدة، مازالت المردودية والجودة تشكل تحديا حقيقيا، وفي ذات الوقت نرفض الصورة السوداوية التي يروج لها المآرب شتى ولتقرير مخططات جديدة قديمة.

وفي البداية نود أن ننوه بهذه المبادرة الهامة التي نعتبرها محطة دستورية هامة، تطبيقاً لمتنصيات الفصل 148 من الدستور، والتي من خلالها تستطيع السلطات التشريعية الإطلاع على عمل المجلس والمساعدة على القيام بأدوارها الدستورية، إعمالاً لقواعد الشفافية والنزاهة في تدبير المال العام.

وهي مبادرة أيضاً تساهم في تعزيز التفاعل الإيجابي بين المؤسسات

الدستورية والتشريعية منها والتنفيذية والرقابية، وتفتح المجال للسياسيين للخروج من النظرة الضيقة التي تحكم علاقة الفاعل السياسي بتقارير المجلس الأعلى للحسابات، والتي كانت مقتصرة في الأفعال القضائية وتحريك المتابعات، استثمار هذه التقارير من أجل بلورة برنامج عمل تشاركي مع مختلف المؤسسات الدستورية، وتحديدًا في قطاعات إستراتيجية مالية، اقتصادية، اجتماعية وحقوقية، وهو ما من شأنه أن يساهم في حكمة تشريعية قد تضفي على هذه المؤسسات لمسات إيجابية.

السيد الرئيس،
إن هذا التقرير المتواجد بين أيدينا يتسم بالغنى في شقيه القيمي والكمي، خاصة لما تضمنه من ملاحظات وتوصيات، صيغت باحترافية متميزة، في تشخيص ومراقبة عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وبمنهجية علمية تعدت التشخيص إلى وضع بدائل وخطط استشرافية، ستساهم - لا محالة - في توجيه بوصلة صانعي القرار العمومي بالمغرب، تفاعلياً للانزلاقات المحتملة التي قد تنتج غالباً عن غياب رؤية توقعية عقلانية أثناء صياغة القرارات السياسية أو الإدارية أو غيرها.

وفي هذا السياق، نجدد الإشادة بمضامين التقرير الموضوعاتي الذي يستهدف محام تقييم المشاريع والسياسات العمومية، متوخياً الإستعمال الأمثل للأموال العمومية في تدبير مختلف القطاعات العمومية، كما ننوه بعمل قضاة وأطر المجلس، وعلى رأسهم السيد الرئيس الأول للمجلس.

السيد الرئيس،
أما على مستوى الجماعات الترابية، فقد تم رصد عدة اختلالات من حيث تدبير الموارد البشرية والمالية، مما نتج عنه قصور وضعف في البرامج وتتبع الأشغال وتنفيذها وعدم احترام النصوص التنظيمية المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية وسوء تدبير حظيرة العربات، مع العلم أن بعض تقارير المجلس في هذا الإطار لا تراعي خصوصيات الجماعات المحلية والإكراهات الموضوعية التي تواجهها، النجاعة والمساواة والشفافية.

كما أن نظام الجبايات المحلية بدوره لم يسلم من هذه النقائص، من حيث تعدد الرسوم والضرائب وضعف الإدارة الجبائية المحلية وغياب الرؤية المندمجة بين النظام الجبائي الوطني والمحلي، إضافة إلى قلة الموارد البشرية وضعف تكوينها في المجال الضريبي والمعلوماتي، مما ينتج عنه ضعف المداخل الجبائية وتراكم المبالغ غير المستخلصة التي أصبحت تأخذ منحى تصاعدياً، وبالتالي فإن الجماعات المحلية ستبقى في ظل هذا الحصاص محكوم عليها بالانتظار بما ستجود به الدولة عليها من تحويلات مالية، الشيء الذي يؤثر سلباً على استقلالها المالي والإداري في أفق إيجاد حلول ناجعة لهذه الصعوبات المزمنة، خصوصاً وأن بلادنا اختارت السير على خطى الدول التي جعلت من الجهوية واللامركزية المحلية السبيل الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إننا في الفريق الحركي نعتبر أن إصلاح نظام الجبايات المحلية يعد من العوامل الأساسية للارتقاء بالمالية المحلية حتى يتسنى لها مواجهة تحدي التنمية وتلبية حاجيات المواطنين والمقاولات، خصوصاً على مستوى التبسيط وتحقيق الانسجام والتركيز على النجاعة والمساواة والشفافية،

السيد الرئيس،
إن هذا التقرير المتواجد بين أيدينا يتسم بالغنى في شقيه القيمي والكمي، خاصة لما تضمنه من ملاحظات وتوصيات، صيغت باحترافية متميزة، في تشخيص ومراقبة عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وبمنهجية علمية تعدت التشخيص إلى وضع بدائل وخطط استشرافية، ستساهم - لا محالة - في توجيه بوصلة صانعي القرار العمومي بالمغرب، تفاعلياً للانزلاقات المحتملة التي قد تنتج غالباً عن غياب رؤية توقعية عقلانية أثناء صياغة القرارات السياسية أو الإدارية أو غيرها.

وفي هذا السياق، نجدد الإشادة بمضامين التقرير الموضوعاتي الذي يستهدف محام تقييم المشاريع والسياسات العمومية، متوخياً الإستعمال الأمثل للأموال العمومية في تدبير مختلف القطاعات العمومية، كما ننوه بعمل قضاة وأطر المجلس، وعلى رأسهم السيد الرئيس الأول للمجلس.

السيد الرئيس،
إذا كانت قوانين المالية أداة مركزية وجوهرية في أعمال السياسات العمومية والعامّة، فإن التقرير المتواجد أمامنا أظهر بوضوح الاختلالات المالية، سواء تعلق الأمر بطريقة التدبير أو التسيير للعديد من المؤسسات العمومية، أو من خلال الوضعية التي رافقت المنظومة الضريبية، من تهاون في الأداء الضريبي أو من خلال غياب التأطير القانوني بخصوص الإعفاءات، حيث أكد التقرير على أن النسبة الإيجابية للتحويل لم تتعد نسبة 92% من توقعات قانون المالية لسنة 2013، وهو ما شكل تراجعاً ملحوظاً مقارنة مع سنة 2012، التي سجلت نسبة تحويل ناهزت 104%، وهو ما يجعلنا نطالب بتكثيف الجهود وتعزيز الموارد البشرية لكي يكون التحصيل في المستقبل في مستوى التطلعات.

السيد الرئيس،
إن المالية العمومية تواجه بعض المعوقات، خاصة على مستوى الدين

السيد الرئيس،
إننا في الفريق الحركي نعتبر أن إصلاح نظام الجبايات المحلية يعد من العوامل الأساسية للارتقاء بالمالية المحلية حتى يتسنى لها مواجهة تحدي التنمية وتلبية حاجيات المواطنين والمقاولات، خصوصاً على مستوى التبسيط وتحقيق الانسجام والتركيز على النجاعة والمساواة والشفافية،

السيد الرئيس،
إن المالية العمومية تواجه بعض المعوقات، خاصة على مستوى الدين

السيد الرئيس،
إن المالية العمومية تواجه بعض المعوقات، خاصة على مستوى الدين

السيد الرئيس،
إن المالية العمومية تواجه بعض المعوقات، خاصة على مستوى الدين

والتي أسست لتقديم عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات ومناقشته من طرف البرلمان.

وبعد تمعننا في مضامين هذا التقرير، الذي لا يسعنا إلا أن ننوه به وبمضمونه، كما أنه لا يعفينا من إبداء بعض الملاحظات عليه، من خلال صياغته بالشكل الذي يحفظ حقوق وذمة الغير.

إن التضخيم الإعلامي الذي صاحب إعداد هذا التقرير بعد صدوره وضع مجموعة من المنتخبين والمسؤولين في قفص الإتهام، علما أن منهم من لم يمد يده إلى المال العام بل اتهم فقط في ذمته المالية، الشيء الذي تتأسف له، لأنه يسيء إلى الأشخاص، خصوصا التزهاء منهم والذين يشتغلون بكل صدق ووطنية في تدبير الشأن العام.

ومما يفسر ذلك العدد الضئيل لهذه الملفات ذات الصبغة الجنائية، والتي أحالتها النيابة العامة للمجلس الأعلى للحسابات على السيد وزير العدل والحريات، والتي لم تتجاوز ملفين اثنين، لذا نلتمس من السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى الأخذ بعين الاعتبار ذلك أثناء صياغة هذه التقارير، والتي تجعل الكل في سلة واحدة، وعلى الإعلام كذلك الاعتماد على التحري والبحث والتدقيق، دون الزج بشرف الناس، لأن ذلك سيجعلهم يتبعون عن تدبير الشأن العام أكثر فأكثر.

كما أن هذه المناقشة تستدعي منا التطرق إلى طريقة اشتغال المحاكم المالية على الصعيد الجهوي، وخصوصا في مراقبتها لتدبير الجماعات الترابية.

وأمام ضيق الوقت، وبالنظر إلى أهمية المواضيع ومختلف القطاعات التي تطرق لها التقرير، سأكتفي بمناقشة ما تضمنه التقرير حول القطاعات التالية:

أولا، المالية العامة:

على مستوى المالية العامة، فإن ما تضمنه العرض فهو مطابق للتقرير الذي جاء في التصريح العام بمطابقة حسابات المحاسبين الفرديين للحساب العام للمملكة، والذي تضمن نفس الملاحظات على الوضعية المالية للبلاد في سنة 2011-2012 والاحتقان الذي وصلت إليه، حيث بلغت نسبة العجز إلى حدود 7%، إضافة إلى ضعف تنفيذ الميزانية، الشيء الذي فرض على الحكومة وقتها القيام بإجراءات صارمة وصعبة في نفس الوقت كالزيادة في ثمن المحروقات وتوقيف حوالي 15 مليار درهم من الاستثمارات للخروج من تلك الضائقة المالية.

إنها مناسبة لكي ننوه بعمل وزارة الاقتصاد والمالية في هذا الباب، ونحن اليوم نقطف ثمار تلك الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التي صاحبته هذه الضائقة من خلال إصلاح صندوق المقاصة وتخفيف أسعار المحروقات وإقرار القانون التنظيمي للمالية، حيث تمكنا، والله الحمد، من تسجيل نسبة عجز لم تتجاوز 4%، وتمكنا من الحفاظ على الأمن المالي للبلاد، إلا أنه لا بد أن نؤكد على أن مجهود الإدارة في تنفيذ مجموع النفقات المنجزة يبقى ضعيفا ولا يرقى إلى مستوى الطموحات، خصوصا في الشق المرتبط بالاستثمار، ذلك أن نسب إنجاز الميزانية يبقى مرتفع، كله في

وتوضيح الرؤية لدى الخاضعين للضريبة.

أما نظام التدبير المفوض الذي تم اعتماده من أجل ضمان استمرارية الخدمات العمومية وتحسين جودتها، فإننا نؤكد على أن التجربة الحالية أبانت على اختلالات كبيرة أيضا من حيث عدم احترام المفوض إليه للالتزاماته التعاقدية وضعف المراقبة والموارد البشرية، مما جعل هذا النظام لم يرق إلى ما كان متوخيا منه، سواء من حيث جودة الخدمات ولا من حيث أسعار هذه الخدمات المقدمة، والتي تظل فوق طاقة المستهلك، لذا لا بد من أخذ كافة هذه الملاحظات التي تم رصدها بعين الاعتبار، آمليين أن تتكاتف جهود الجميع في حدود الإمكانيات المتاحة لإيجاد حلول ناجعة لها حتى يتسنى تقديم خدمات في مستوى طموح الجميع.

السيد الرئيس،

إن غياب التنسيق بين وزارة الفلاحة ووكالة التنمية الفلاحية ومكتب التعاون أثر بشكل سلبي على متابعة مستوى نشاط التعاونيات الفلاحية، مما يستلزم من الحكومة السهر على إقامة هذا التنسيق وتكثيف الجهود في هذا المجال.

إننا في فريقنا نمنع بمجهود الحكومة الرامي إلى تخصيص اعتمادات مهمة لإستراتيجية القطاعات، خصوصا في الفلاحة والصناعة والسياحة والبناء والتعمير والتشغيل، إلا أننا ننبه الحكومة إلى الظروف الصعبة التي تمر منها العديد من القطاعات والمقاولات التي تدهورت..

شكرا، نعم أسيدي.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت السيد المستشار.

شكرا السيد المستشار على تفهمك.

أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 7 دقائق، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إنه لمن دواعي السرور أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة عرض السيد إدريس جطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات في لحظة اعتبرها تاريخية بكل المقاييس، لحظة تؤرخ للدينامية التي تعرفها بلادنا على درب إرساء دولة الحقوق والحريات والمؤسسات، والذي يجسده المبدأ الدستوري الذي ناضلت من أجله كل القوى الحية في بلادنا، وهو ربط المسؤولية بالحاسبة.

في هذا الإطار، جاءت الفقرة الأخيرة من الفصل 148 من الدستور،

التسيير مع نسب ضعيفة في الاستثمار، والتي لم تتجاوز 30%.

نفس الأمر ينسحب إلى الحسابات الخصوصية التي لم تتعد 17% ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والتي لم تتجاوز نسبة 1%، الشيء الذي يعكس بالملموس ضعف تنفيذ الميزانيات المرتبطة بالاستثمار، وهو ما يحيلنا إلى مبدأ الحكامة في التسيير والتدبير، وي طرح إشكالية تؤثر على الاستثمار العمومي على وضعية المواطن، خصوصا في القطاعات المرتبطة بالصحة والتعليم والسكن وفك العزلة الذي يتطور بشكل بطيء.

السيد الرئيس،

بالنسبة لموضوع الحكامة يحيلنا على موضوع قطاع الوظيفة العمومية. هناك، حقيقة، مجهودات جبارة تبذل في سبيل الارتقاء بمستوى أداء المرفق العمومي، الذي لازال يعاني، منوهين بالإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، مطالبين الحكومة بضرورة إقرار النظام العام للوظيفة العمومية، عبر توحيد منظومته في كافة الوظائف والاستمرار في محاربة مختلف مظاهر المحسوبية والزبونية والحزبية الضيقة في التعيين في المناصب العليا، مع إعطاء الفرصة للكفاءات والطاقات المنتجة وطردها كل الموظفين الأشباح، منوهين بالعمل الحكومي في هذا الباب، الذي أوقف صرف حوالي 700 أجرة موظف وموظفة.

مجهودات لا ينكرها إلا جاحد، لكن على الحكومة أن تسرع في إعادة انتشار الموظفين بما يسمح بخلق توازن بين مختلف الجهات، ذلك أن الجهات البعيدة تفتقر اليوم إلى الكفاءات والأطر المكونة القادرة على الإبداع والابتكار ومواكبة مختلف الأوراش، كما يجب أن تسرع كذلك في حل مشكلة الأطر والموظفين العالقة بعد تنزيل مشروع التقسيم الإداري الجديد للأكاديميات، والذي لاءم التقسيم الجهوي الجديد للجهات، بحيث إن هناك أطرا متوقفة ولا تشتغل ولا تعلم إلى اليوم مصيرها.

قطاع الإسكان:

يعاني هذا القطاع اليوم ركودا كبيرا، المنعش العقاري رغم كل ما يقال عن التحفيزات والإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها قطاع العقار، لازال يعاني، الشيء الذي يتطلب وضع دينامية جديدة من خلال توفير العقار، عبر الإسراع في معالجة قانونية لأراضي المجموع ومختلف الأراضي التي تعرف منازعات، الشيء الذي يفرض على الحكومة بذل مجهودات جبارة لتطهير العقار ووضع رهن إشارة المستثمرين لتوفير عرض سكني لائق وحسب إمكانيات كل مواطن على حدة.

أما بخصوص مشروع تأسننا، فإننا نركي ما تضمنه التقرير، حيث وقفنا عن أن هذا المشروع عرف عدة اختلالات، جعلت المشاريع السكنية تتوقف فيه، الشيء الذي أثر على المواطن والمواطنة الذي لازال ينتظر إنجاز مشاريعه السكنية في غياب للجودة، مما طرح تساؤلات عريضة حول منتوج مؤسسة العمران.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت ألسيد الرئيس المحترم، شكرا.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

نعطيك هاذ التقرير.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن في حدود 6 دقائق لفريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب،

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب

لإبداء الرأي ومناقشة العرض الذي تقدم به السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات، طبقا للفصل 148 من الدستور.

ونظرا لضيق الحيز الزمني المخصص لفريقنا، فلن أتوقف عند كل القطاعات الواردة في التقرير، بل سأقدم بعض المقترحات حول بعض منها فقط.

وقبل ذلك، اسمحوا لي في البداية أن أشير إلى أهمية تكريس هذا التوجه الدستوري المؤطر بنهج تعزيز المراقبة وتقييم السياسات والممارسات وتقييم الاختلالات التدبيرية، في سعي أكيد نحو إقرار حكمة المرفق العمومي.

فالمقتضيات الدستورية الجديدة الخاصة بتقديم مجموعة من الهيئات والمؤسسات الوطنية تقاريرها السنوية أمام البرلمان، هي آلية من الآليات الأساسية لتعزيز هذا التوجه الدستوري الذي اختارته بلادنا، القائم على ربط المسؤولية بالمحاسبة وعلى فصل السلط وتكاملها.

ولإيفاء هذه التقارير ما تستحقه من أهمية، كان الأجدى أن تتم مناقشتها داخل اللجان المختصة أولا، قبل الجلسة العامة، من أجل التغلب على إكراه الوقت، إذ لا يعقل أن نناقش محاور من مثل: التوازنات الاقتصادية والمالية والجوانب الأساسية لتطور المالية العمومية وأنظمة التقاعد وتدابير المنازعات القضائية للدولة ومنظومة الوظيفة العمومية والجبايات المحلية، فضلا عن الأنشطة المتعلقة بالرقابة القضائية للمجلس الأعلى للحسابات وغيرها.

فكيف لنا أن نناقش هذه المحاور وغيرها في بضع دقائق؟

السيد الرئيس،

لقد أشار السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات في عرضه أمام البرلمان يوم 04 ماي الماضي للظروف الصعبة التي تمر منها العديد من القطاعات والمقاولات الصغرى والمتوسطة، من حيث تراجع إقبالها على التمويل البنكي وتدهور قدرتها على الاستثمار وخلق فرص الشغل بنسب غير معهودة، وأوصى بملاءمة وتحيين الاستراتيجيات القطاعية، بهدف ضمان مردودية أكبر للمجهود المالي للدولة واستعادة المقاول الوطنية لديناميتها، لما في ذلك من آثار إيجابية على رفع وتيرة النمو وإحداث فرص الشغل.

ونعتبر ما طرحه المجلس الأعلى للحسابات من ملاحظات جوهرية، تخص الظروف الصعبة التي تعيشها المقاولات، وإشكالية الولوج إلى التمويل الذي لا يتناسب وحجم انتظارات المقاولين وطبيعة أنشطتهم. لهذا ندعو الحكومة إلى أخذ تلك الملاحظات بعين الاعتبار وإيجاد حلول مناسبة لها.

وفي هذا السياق، نعتبر أن أحد مداخل الإصلاح لمعالجة معضلة التمويل، التي تعتبر أكبر كآخ لعمو المقاولات يتجلى في إصلاح القانون المتعلق بآجال الأداءات وتسديد مستحقات المقاولات على المؤسسات والإدارات العمومية، (ونحن هنا، إذ نشكر السيد الوزير المكلف بالميزانية على الجهود التي ما فتى يبذلها من أجل تسوية هذا الملف، فإننا نتساءل عن سبب تأخير هذا المشروع على عرضه على مساطر المصادقة) ومعالجة كذلك إشكالية تمويل المقاولات من خلال تسهيل وولوجها إلى التمويل.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

فتح الإصلاح الدستوري الذي باشره المغرب بتصويته على دستور 28 يوليوز 2011 آفاقا جديدة للإصلاح الشامل، ومنها إصلاح الإدارة العمومية وعصرتها وتأهيل حكامها التديبير العمومي بشكل عام، خصوصا في الجانب المتعلق بتديبير المرافق العمومية. غير أن "مستوى الخدمات العمومية المقدمة لا يزال بعيدا عن معايير الحكامة التي وضعها الدستور"، هنا أفرد النص كما جاء في التقرير.

ونحن نتفق تماما مع التشخيص الذي أتى به المجلس الأعلى للحسابات من كون كل المبادرات الإصلاحية ظلت مفتقدة للاستمرارية، نظرا لغياب إستراتيجية واضحة، مما جعل النتائج المحققة لحد الآن دون الحد المطلوب من حيث مستوى الفعالية والنجاعة.

وفي هذا السياق، نشدد على أهمية إقرار إستراتيجية وطنية لإصلاح نظام الوظيفة العمومية، تنطلق من المداخل التالية:

- تقوية أسلوب عدم التركيز الإداري وتخفيف العبء على الإدارات المركزية وتحويل البعض منها للمصالح اللامركزية على المستوى

الجهوي؛

- تبسيط المساطر الإداري التي تنسم بالتعقيد، مما يؤثر على جودة الخدمات العمومية التي تقدمها الإدارة للمرتفقين؛

- تقوية الإدارة الإلكترونية واعتماد أساليب حديثة ومتطورة، مما سيكون له بالغ الأثر على جودة الخدمات العمومية التي تقدمها الإدارة؛

- رابعا، تطوير النظام المالي والجبائي بهدف الوصول إلى مرحلة التديبير الناجح للمالية العمومية والحكامه الجيدة؛

- مباشرة عمليات التوظيف على أساس برنامج توقعي للوظائف والكفاءات.

لا يسعني في ختام هذا التدخل إلا أن أنوه بالجهود الذي ما فتى المجلس الأعلى للحسابات يبذله في مجال مراقبة المالية العمومية، كما نسجل بارتياح كبير وتيرة تصاعد التقارير التي تنتجها المجلس الجهوي للحسابات في كل الجهات، وذلك بهدف تقييم تديبير عمل مختلف هذه الجماعات والوقوف على الإكراهات والنقائص التي تعاني منها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

وبالمناسبة، النظام الداخلي لمجلس المستشارين يسمح لرؤساء الفرق باستدعاء السادة الوزراء إلى اللجان الدائمة لمناقشة المواضيع التي يشرفون على تديبيرها.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

تفضل، السيد الرئيس المحترم، في حدود 5 دقائق.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باسم الفريق الاشتراكي أقف اليوم أمام مجلسنا الموقر من أجل تداول وتطرح الرؤى والآراء بخصوص العرض الذي ألقاه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات في جلسة مشتركة بالبرلمان يوم 4 مايو المنصرم. هذا العرض لا يمكن للمرء إلا أن يصفق له بحماسة، نظرا لما يتضمنه ولما يفسحه من إمكانيات للتداول في القضايا التي لامسها والتي تمس جوهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي، وانطلاقا من قناعاتنا المتمثلة في العمل على ترسيخ قيم الديمقراطية وتفعيل روح الدستور لما يمثلان هذان المبدآن من مداخل أساسية في بناء الوطن بشكل ديمقراطي حداثي، ينبني على الحكامة

المالية، مما سيسمح..

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

وسوف أسلم لكم باقي التقرير مكتوبا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، شكرا على تفهمك.

الكلمة الموالية لفريق الاتحاد المغربي للشغل في حدود 5 دقائق، تفضلي

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

بداية، باسم الاتحاد المغربي للشغل، أشكر الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات وكافة أطره على عملهم المؤسسي، الذي يساهم في العمل البرلماني ويعتبر دعامة في مجال تقييم السياسات العمومية ومراقبتها.

هاذ العرض ديال السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات أتى في مرحلة سياسية جد دقيقة وفي مناخ اجتماعي متوتر، نتيجة الهجوم على مكاسب وحقوق الطبقة العاملة وعموم الشغيلة المغربية واعتماد سياسة تكريس النهج الليبرالي المتوحش والزيادة المتتالية في الأسعار والإجهاز على نظام المقاصة وتحرير المواد البترولية ورفع من قيمة الضرائب الغير المباشرة التي تمس غالبية الشعب المغربي الكادح ومعالجة الاختلالات وضعف الحكامة وسوء التدبير على حساب الأجراء، ولا أدل على ذلك من المخطط الفردي التراجعي في تدبير ملف أنظمة التقاعد.

وقد أبانت هذه السياسات عن فشلها في القطاعات الاجتماعية، حيث إفلاس منظومة التربية والتعليم، العجز الهيكلي في مجال الصحة، غياب سياسة تحد من ارتفاع نسب المعطلين، الضعف المهول في البنية التحتية الخاصة إلى ما ذلك من مظهرات الفشل.

غادي نضطر باش نقول فقط بعض التعاليق على مستوى بعض القطاعات، محور هاذ المداخلة:

بالنسبة لقطاع الوظيفة العمومية، نؤكد على فشل المبادرات الإصلاحية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة بما فيها الحالية، في غياب رؤية شمولية من أجل إصلاح حقيقي يساهم في إعادة الثقة بين الإدارة والمواطن والاستجابة لانتظاراته في الرفع من جودة الخدمات المقدمة له وتبسيط المساطر ودعم سياسة القرب، وكذلك التعااطي مع قطاع الوظيفة العمومية والجماعات الترابية بصفة انفرادية، الدليل على ذلك كمثل هو تغييب الحوار الاجتماعي في قطاع الجماعات المحلية والإصرار على تحضير نظام أساسي

والحاسبة، فإننا نؤكد على تقديرنا للمجهودات الذي يبذلها المجلس الأعلى للحسابات في تفعيل مراقبة المالية العمومية بالتوازي مع حماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة، ومرد هذا التقدير يرجع إلى الطبيعة الموضوعية والمجردة، التي تحكم كل تقارير المجلس الأعلى للحسابات وباقي المؤسسات الدستورية.

السيد الرئيس،

إن التقرير الذي بين أيدينا وكذا العرض الذي قدمه السيد الرئيس الأول أمام البرلمان يظهران بالملاموس واقع الأزمة التي تتخبط فيها السياسات المالية العمومية للحكومة، وهاته الأزمة تم إثباتها من خلال أرقام من خلال معطيات تضمنها عرض السيد الرئيس الأول، وهي تبقى معطيات قائمة ما دامت الحكومة لحد الساعة لم تعدد إلى دحضها.

إننا في تفاعلنا اليوم مع هذا التقرير، نجد أنفسنا أمام حكومة بعيدة كل البعد عن امتلاك رؤية اقتصادية إستراتيجية، قادرة على النهوض بالبلد والعبور به إلى مصاف الاقتصاديات الصاعدة.

فرغم تراجع أسعار النفط وتراجع أسعار المنتجات الغذائية، بالإضافة إلى مستوى الصادرات الجيد لمبيعات المكتب الشريف للفوسفات واستمرار نمو تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، هذه الظروف كان بالإمكان استغلالها واستغلال هذه الظرفية بشكل أكثر فاعلية ومنطق إيجابي من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ومن أجل التصدي للمشاكل الداخلية، وهذا شيء لم يتم بالشكل المطلوب.

السيد الرئيس،

إن المنطق الاقتصادي السليم يقوم على جدلية مؤداها ارتباط القرار الاقتصادي الوطني بانعكاساته على المستوى الاجتماعي، مما يعني ظهور العلامات التنموية من رقي اجتماعي ومستوى تعليمي ووضعية صحية متقدمة ومقاولات مواطنة قادرة على المنافسة وأنظمة تقاعد عادلة، لكن هذا كله لازال يقبع في مستويات كاشفة لغياب الرؤية والتصور المتكامل، فتقرير المجلس الأعلى للحسابات وباقي المؤسسات الوطنية المهتمة بالجانب المالي لازال ينبه إلى ضرورة الالتزام بسياسة حذر إزاء تواصل المنحى التصاعدي للدين العمومي والخارجي بجميع مكوناته، وهو ما قد يرهن السولة وقراراتها السيادية لدى مؤسسات الاقتراض وشروطها المحجفة.

وإننا أذ نثير هذه الوضعية السياسية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، نكون إلى جانب المجلس الأعلى للحسابات، محتكمين إلى الغيرة الوطنية وحلمنا بمغرب قادر على التأثير في محيطه الدولي والجهوي والإقليمي، والذي لا يمكن أن يكون ذا جدوى في غياب وطن باقتصاد قائم الذات ومستقل ومتحرك نحو المستقبل، جالبا للاستثمار.

وهذا نسجل غياب إستراتيجية وطنية لدى الحكومة، اللهم إلا تبني سياسات ظرفية عاجزة عن جلب الاستثمارات الكبرى.

وهنا نؤكد كفريق اشتراكي داخل مجلس المستشارين على ضرورة إشراك الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين من أجل إعادة النظر في الوضعية

مقاربة إشكالية التكوين المستمر، لا تنحصر في القطاع الخاص، ولكن كذلك تشمل القطاع العمومي والقطاع الشبه عمومي.
بالنسبة للمقاربة..

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة، شكرا.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد الدستوري الديمقراطي الاجتماعي..
غير موجود.

الكلمة الموالية لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حدود 4 دقائق، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المبارك الصادي:

طيب، شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

رمضان كريم، ومن خلالكم إلى كل المغاربة.

يشرفني أن آخذ الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة عقد الجلسة المخصصة لتقرير الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

إننا نسجل بارتياح الدور الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات لمساعدة البرلمان في المجالات المتعلقة بالمالية العمومية، وفقا للفصل 148 من الدستور، ونعتبر مناقشة هذا التقرير من أهم اللحظات المرتبطة بالحوار حول السياسات العمومية، تكرسا لتعزيز المسار الديمقراطي.

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن المجالات التي تطرق إليها التقرير هي في غاية الأهمية، إلا أنه نظرا لضيق الوقت ستختصر في مناقشة موضوعين. الأول يتعلق بنظام المعاشات المدنية، وذلك لكونه أصحى موضوع الساعة من خلال النقاش العمومي الذي فتح في شأنه، والثاني يهم منظومة الوظيفة العمومية.

نسجل ما وقف عنه تقرير المجلس من قصور في مقارنة الحكومة لمعالجة ملف التقاعد وإصرار الحكومة على تمرير هاته المشاريع والتي تهم نظام المعاشات المدنية وحده دون غيره من باقي أنظمة المعاشات، خارج كل إطار تشاركي، وهذا يؤكد نزوع الحكومة إلى الاستفراد بالقرار في هذا المجال، وينبها إلى عدم نجاعة الإصلاحات المقياسية ويوصي ب..

هذا المجلس الأعلى للحسابات، وهذا الشيء كحركة نقابية ومركزية نقابية قلناه في كل الحوارات مع الأسف للحكومة، لكن نعتبر اليوم أن المجلس الأعلى هو مؤسسة دستورية محابدة، ويقول ما قالته الحركة النقابية من قبل، ويوصي ب:

- تجاوز الإصلاحات المقياسية واعتماد الإصلاح الشمولي لمنظومة

التقاعد؛

خارج النقابات وخارج كل حوار اجتماعي، أضف إلى ذلك التضييق عن الحريات النقابية عبر الاقتطاع من الأجور وتجريم ممارسة الحق النقابي بموجب الفصل 288.

بالنسبة لما أثير في التقرير حول كئنة الأجور، فلا بد من الإشارة بأن القطاع العمومي في المغرب لا يوظف سوى 9% من الساكنة النشيطة، في حين يبلغ هذا المعدل في دول أخرى ما بين 16 و20، والنسبة المغربية هي أضعف النسب في شمال إفريقيا، ومن ثم ضرورة الرفع من الناتج الداخلي الخام الذي يعاني من الضعف نتيجة السياسات الحكومية، وليس نتيجة ارتفاع كئنة الأجور.

بالنسبة كذلك للأنظمة الداخلية، الدولة هي المسؤولة عن تعدد الأنظمة في إطار الانتقائية التي تهجها، وفق المقاربة المعمول بها في التعويضات التي أصبحت تغطي عن الأجر الأساسي، ومن ثم ضرورة توحيد الأنظمة الداخلية للفئات وكذلك الأنظمة الأساسية للمؤسسات العمومية على قاعدة طابعها الإداري أو التجاري أو الصناعي. بالنسبة لملف التقاعد نحن (position nous sommes confortés dans notre) لأن نفس الملاحظات ديالنا هي اللي جا بها التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، حيث اعتبر الإصلاح المقياسي الجزئي والتجزئي الذي تحاول الحكومة الحالية تمريره خارج مؤسسات الحوار الاجتماعي على حساب الأجراء والمنخرطين لن يحل الأزمة لمنظومة التقاعد ولن يضمن ديمومتها ونجاحها، تماما كما جاء في عرضه، وهو بالضبط الشيء الذي ما فتى الاتحاد المغربي للشغل يؤكد عليه، باعتبار أن المقاربة المحاسبية التي تتعامل بها الحكومة مع هذا الملف المجتمعي لن يكون من شأنها سوى تأجيل العجز الحالي ومفاقمته في المستقبل، فلا بديل ولا مناص من الإصلاح الشمولي العادل والمنصف من خلال بلورة منظومة القطبين، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة المساهماتية للأجراء للحفاظ على قدرتهم الشرائية وتوفير معدل تعويض صافي، يضمن مستوى عيش كريم عند الإحالة على التقاعد.

قد كان رئيس المجلس مصيبا في دعوته للتوافق عبر الحوار الاجتماعي على هذا الملف، ومن ثمة يجدد الاتحاد المغربي للشغل دعوته للتفاوض والتوافق حول هذا الملف المجتمعي في إطار مؤسسة الحوار الاجتماعي.

بالنسبة لقطاع التربية والتكوين، طبعا الأعطاب معروفة، وبالرغم من الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع كتنقي الحلول طبعا هي ترفيحية وجزئية. وفي نظرنا السبب الرئيسي هو عدم إشراك الفاعلين الأساسيين.

السيد الرئيس:

التمييز الإيجابي، في إطار تدابير التمييز الإيجابي. كمي، كمي.

المستشارة السيدة أمال العمري:

(Donc) من بعد عندنا قطاع ارتباطا بقطاع التربية والتكوين، بغيت نشير لقطاع التكوين المهني وضرورة نهج سياسة أو إستراتيجية وطنية في

السيد الرئيس:

لو كان جيتي انتيا نكون كريم، درت تدابير التمييز الإيجابي لفائدة زميلتك.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

رمضانكم كريم وصياهمكم مقبول.

مجموعتنا لا ترى التطرق إلى كل ما ورد في التقرير، ونظرا للوقت المخصص لها سأذهب مباشرة إلى مسألة نعتبرها في مجموعتنا أساسية، تتعلق بالوظيفة العمومية، الوظيفة العمومية (la fonction publique) اللي عندها عمق فلسفي وعمق سياسي كبير.

هاذ الإدارة أداة لتنفيذ السياسة العمومية، بدون إصلاح حقيقي للإدارة لا يمكن الحديث عن إصلاحات وعن سياسات عمومية.

الإشكالية فيما كشف عنه المجلس الأعلى للحسابات ليس جديدا وليس مبتكرا، سبق له أن اكتشفه وورد في تقاريره سابقة، ولكن الشيء الذي يؤرقنا هو أن المسألة تتعقد، وأصبح إشكال الإدارة ذا طابع بنوي من خصوصيات طبيعة الدولة المغربية فيها دوايب مختلفة، هذا يشتكي منه رئيس الحكومة بنفسو في عدة مناسبات.

لابد أن نعلن بأنه كفى، لابد من الإصلاح الحقيقي للإدارة حتى تكون في مستوى تنفيذ السياسات العمومية تنفيذا حقيقيا، فالجلس الأعلى للحسابات أشار إلى هذا بشكل قوي جدا لما تحدث عن غياب الحكامة، إشارة منه إلى أنه لا يمكن الحديث عن تحديث الإدارة وبناء دولة عصرية بدون الانتباه إلى إزالة هذا العيب الخطير اللي موجود في هشاشة أو في دوايب هذه الدولة، من المسؤول؟ عدة تدخلات، عدة قطاعات إلى آخره، دولة داخل دولة هذا يجب أن يزول، فتوقف عند كتلة الأجور مثلا، العجز التام عن إيجاد حل لمنظومة الأجور، الإخوان شاروا لهاذ الشيء، إلى درجة التفاقم، 16% من المداخيل الجبائية، 63% من التحملات دون التحملات الاجتماعية، هذا شيء لابد سينقل الإدارة ويجعلها لن تتحرك من موقعها.

مسألة أخرى كذلك، مستوى الخدمات وتدنيها، الخدمات العمومية وتدنيها فصل فيها المجلس الأعلى للحسابات.

المسألة الثانية استفحال ظاهرة الغياب بشكل غير مسؤول في الوظيفة العمومية، مما يؤكد افتقاد المبادرة الإصلاحية.

والمسألة الرابعة تتعلق في الاختلال بالتوزيع العادي للموارد البشرية، مع اعتماد نظام المساواة أو على الأقل شبه المساواة عندما يتعلق الأمر

- ضرورة انخراط جميع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين ضمن رؤية شمولية ومندمجة في ورش الإصلاح؛

- مراعاة القدرة الشرائية للمنخرطين والمتقاعدين وظروف اشتغال العمال والموظفين.

غير أن التقرير - في نظرنا - أغفل التطرق إلى العوامل الأخرى التي عمقت أزمة نظام المعاشات المدنية، ونذكر من بينها:

- ضعف التعريف المطبقة في احتساب الحقوق بسبب عدم أداء الدولة (أي المشغل والجماعات الترابية) الحصة المعمول بها عالميا وفي باقي صناديق التقاعد؛

- إئثار كاهل ميزانية الصندوق بسبب قرار المغادرة الطوعية في الوظيفة العمومية؛

- تدبير بعض توظيفات الأموال التي قام بها الصندوق ومراقبة المعاشات؛

- تناقص عدد المساهمين بقرار سياسي بعدم التشغيل في الوظيفة العمومية.

إن موضوع إصلاح أنظمة التقاعد ليس بالأمر الهين، بل يعد ملفا صعبا ومثيرا للجدل، لذلك نراهن على إعادة هذا الملف إلى طاولة الحوار الاجتماعي، وبالتالي نرى في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ضرورة إرجاع المشروع المقدم من طرف الحكومة إلى طاولة الحوار الاجتماعي، على اعتبار أنه لا يمكن ولا إصلاح للصندوق المغربي للتقاعد على حساب الموظفين والموظفين وعموم الأجراء، ولا بديل عن الإصلاح الشمولي..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت.

المستشار السيد المبارك الصادي:

زيدني غا شوية، نطرق مباشرة لمنظومة الوظيفة العمومية، خاص أ السيد الرئيس، راه بحضور تبقى تعطينا الوقت، كمين اللي حاضر 100% وكناخذو آخر توقيت.

السيد الرئيس:

مين ياخذ المكتب هاذ القرار يكون في جدول أعمال المكتب. شكرا، إذن التوصية وصلت، شكرا السيد المستشار المحترم. وآخر كلمة عندي في برنامج هاذ الشطر الأول من الجلسة لمجموعة العمل التقدي، في حدود 4 دقائق، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

..كون كنتي كريم السيد الرئيس، واحنا بغيناك تكون كريم.

تعليماته السامية للسيد وزير الداخلية، آنذاك، حول التفكير في إحداث خلية أو وحدة إدارية، يعهد إليها بتدبير الأزمات وتنسيق تدخلات جميع الأطراف، بغية تحقيق الفعالية المرجوة في ظرف وجيز، وقد تم بالفعل إحداث "مركز اليقظة والتنسيق" سنة 2007 الذي شرع العمل به في فبراير 2008.

ومنذ ذلك الحين بات مركز اليقظة والتنسيق يضطلع بمهمة تدبير الأزمات، على غرار ما هو معمول به في المراكز المائة لدى الدول المتطورة التي أشار إليها تقرير المجلس الأعلى للحسابات ك (Le COGIC¹) بفرنسا و (Le COBRA) ببريطانيا.

وفي إطار المهام المنوطة به، يسهر مركز اليقظة والتنسيق بشكل يومي على:

أولا: تتبع وتقييم حالات الاضطرابات الجوية بتنسيق مع كل من مصالح الأرصاد الجوية وهندسة المياه وإشعار السلطات المحلية حسب الحالات لاتخاذ الإجراءات الاحترازية والاستباقية عند الضرورة؛

ثانيا: تعبئة كل الطاقات وتسخير الآليات والمعدات على مستوى التدخل وتحت إشراف السادة الولاة والعامل من أجل الحفاظ على سلامة السكان وممتلكاتهم والحد من حجم الخسائر المادية؛

ثالثا: تحسيس المسؤولين المحليين بضرورة الاستعداد الميداني لتدبير الأزمات بحسب طبيعتها؛

رابعا: تدبير الكوارث الطبيعية والمخاطر والحد من الأضرار الناجمة عنها. وفي هذا السياق، ينبغي أن نشير إلى أن المشجع المغربي قد وضع آليات قانونية لتفادي مخاطر الفيضانات من خلال قانون الماء وقانون التعمير، اللذان نصا بصفة صريحة على منع البناء على ضفاف الأودية وبالملك العمومي البحري وكذا قرب الأراضي المنخفضة أو القابلة للانجراف، كما حددت ضوابط التعمير وتصاميم التهيئة مقتضيات ملزمة تمنع إقامة التجزئات السكنية بالمناطق المهددة بالفيضانات.

وفي هذا الصدد، فقد قامت كل عمالات وأقاليم المملكة منذ 2006 بوضع خرائط تحدد المناطق المعرضة للفيضانات داخل نفوذها الترابي.

وتجدر الإشارة فيه في هذا الإطار إلى أن كلا من وزارة التجهيز والنقل ووزارة البيئة، سابقا، الوزارة المكلفة بالماء، حاليا، قد أعدتا في إطار مخطط وطني لمكافحة الفيضانات دراسة تقنية شاملة حول تحديد النقط السوداء بالمدن والمراكز الحضرية، حيث رصدت 390 موقعا محمدا بالفيضانات.

وتفعيلا للمخطط المذكور، فقد تم بشراكة مع الجماعات المحلية ومؤسسات عمومية أخرى، إنجاز شطر أول من المنشآت الفنية قصد حماية المدن الكبرى المهددة كطنجة وأكادير والدار البيضاء ووجدة والمحمدية وبعض المراكز الحضرية والقروية، هذا بالإضافة إلى مخططات أخرى

بالخصوص في الأماكن النائية.

وأخيرا يتعلق الأمر بتحديث الإدارة وتجديد هيكلها.

كذلك أصر المجلس الأعلى للحسابات على أن يحك هذه المسألة، لأنه مسألة خطيرة إذا لم تنبه، لا يمكن بهاذ (Les retouches) اللي كنسموه الآن، كثرة الدراسات، وسمعنا الأرقام المخصصة لهاذ الموضوع وبدون أن ننتبه إلى عمق وجوهر المشكل.

وعلينا أن نبحث في العلاقات الضرورية لمختلف الاختلالات المرتبطة بأنماط الحكامة الإدارية المتعددة، خصوصا وأنا نبنى جهة متقدمة وموسعة، وأعتقد بأن مما يساهم - لا محالة - في تعزيز حكامه إدارية رائدة ومؤسسة للبنية من لبنات البنيات التدريجي والتحديثي لدولة قوية، دولة عصرية تسعى إلى أن تطلع إلى مستوى الدول الصاعدة. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إلى سمحتوا، الآن ننقل لإعطاء الكلمة للسادة الوزراء حسب الترتيب وحسب الحصة الزمنية المخصصة لكل وزير، وفقا للمراسلة اللي صفت لنا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني. الكلمة للسيد وزير الداخلية.

السيد محمد مبديع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

السيد وزير الداخلية تعذر عليه الحضور، وكلفني بعرض كلمته أمامكم.

السيد الرئيس:

تفضل السيد الوزير، تفضل إلى المنصة، في حدود 15 دقيقة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، نيابة عن السيد محمد حصاد، وزير الداخلية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رمضان مبارك سعيد.

وعيا منه بأهمية الوقاية من المخاطر، انخرط المغرب منذ عدة سنوات في مسلسل تحسين سياسته في هذا المجال، مسجلا بذلك تقدما ملحوظا بفضل تضافر جهود جميع الشركاء من قطاع عام وخاص ومجتمع مدني، دون إغفال مساهمة الباحثين ومؤسسات البحث العلمي.

وينبغي التذكير في هذا السياق بأنه غداة الزلزال الذي شهدته مدينة الحسيمة في 24 فبراير 2004 كان صاحب الجلالة، نصره الله وأيده، قد ذكر في خطابه السامي ليوم 25 فبراير 2004 أن المغرب ليس مستعدا كما ينبغي لمواجهة الكوارث الطبيعية وتدبير الأزمات، فأعطى، حفظه الله،

¹ Opérationnel de Gestion Interministérielle des Crises

أولا: التوصيات المنبثقة عن الدراسة الميدانية المعدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛

ثانيا: الخبرة التي راكمها مركز اليقظة والتنسيق التابع للوزارة؛

ثالثا: الدروس المستخلصة من المشاريع التي سيتم اختيارها للوقاية من المخاطر على الصعيد الوطني في السنوات المقبلة والمدعمة من طرف صندوق آثار الكوارث الطبيعية.

ويبقى إعداد قانون الإطار أو مدونة خاصة بالوقاية وبتدبير المخاطر ككيفية بتحسين آليات التنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين وخلق انسجام أكبر داخل المخططات والاستراتيجيات القطاعية المتعددة في هذا الشأن، فلاشتغال على المقاربة القانونية الشاملة سيعزز - لا محالة - القدرة على الشفافية والمسؤولية والحكمة الجيدة لنظام تدبير الكوارث الطبيعية.

وفقنا الله لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وأقر عينه بولي عهده صاحب السمر الملكي الأمير مولاي الحسن، وشد أزر جلالته بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وبسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

أعطي الكلمة الآن للسيد وزير السكنى وسياسة المدينة في حدود 15 دقيقة.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

يسرني أن أتناول الكلمة بمناسبة انعقاد هذه الجلسة المخصصة للتفاعل مع تقرير المجلس الأعلى للحسابات وأن أتناول المواضيع المرتبطة بمؤسسة العمران، خاصة فيما يتعلق بشركة "العمران تامسنا"، أي الشركة التي تعني بهذه المدينة الجديدة التي أطلق مشروعها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله، سنة 2006.

ومن الملاحظات الأولى التي تأتي في هذا التقرير أن هناك سوء تفاعل مع ضرورة تأطير هذه المدينة على المستوى القانوني، أي الإطار القانوني الذي من الضروري أن يوضع لتأطير المدن الجديدة، وفعلا ليس هناك إلى يومنا هذا أي قانون يُوَظِر هذه المدن الجديدة، وعملنا في وزارة السكنى في هذه التجربة الحكومية على وضع مشروع بعثنا به إلى الأمانة العامة للحكومة، وهو اليوم في دوائر النقاش الداخلي للحكومة قبل أن يُدرج، إن

قطاعية ومتخصصة، تم إعدادها، لها علاقة بالتقليص من المخاطر، ويتعلق الأمر بمخطط محاربة المخاطر الفلاحية والمخطط المدير للوقاية ومكافحة حرائق الغابات والمخطط الوطني لمحاربة اجتياح الجراد والمخطط العام لتنظيم الإغاثة وبرنامج إعادة هيكلة الأحياء المهدة بالانهيار، وبرنامج القضاء على مدن الصفيح، والبرنامج الوطني لمواجهة آثار موجة البرد وكذا الإستراتيجية الوطنية لتدبير المستعجلات الطبية والمخاطر الصحية المرتبطة بالكوارث.

أما على المستوى الميداني، فقد قامت المديرية العامة للوقاية المدنية، بإحداث مراكز جهوية تتوفر على مخزون احتياطي هام من الأغذية والخيام والأسرة، يتم تخصيصها عند الحاجة لفائدة الساكنة المتضررة من آثار الكوارث الطبيعية، فضلا عن تكوين وحدات خاصة للتدخل، أُنيط بها دعم الفرق الإقليمية تحسبا لأي طارئ.

على مستوى تدبير المخاطر:

إن التدبير الناجع للمخاطر يقتضي اعتماد مقاربة استشرافية، قوامها الوقاية والإستباقية وملاءمة توظيف الوسائل البشرية والمادية حسب الاحتياجات والحالات، بهدف حماية الأرواح والممتلكات.

وفي هذا الإطار، تعمل وزارة الداخلية بمعية القطاعات الوزارية المعنية على بلورة إستراتيجية شاملة ومندمجة للوقاية من المخاطر وتدبيرها بشكل أنجع، تركز على تحسين مستوى الربط والتنسيق بين مختلف المتدخلين في الميدان وتقوية القدرات في مواجهة الكوارث الطبيعية.

وفي هذا السياق، تم إحداث صندوق محاربة آثار الكوارث الطبيعية، بمقتضى قانون المالية لسنة 2009، خصص لتدبير حالات الطوارئ، ترصد له الدولة 200 مليون درهم سنويا.

إن بلادنا تتجه اليوم بخطوات ثابتة نحو ترسيم سياسة عمومية للوقاية من المخاطر وتدبيرها، من خلال إعمال برنامج التدبير المندمج للمخاطر والكوارث الطبيعية وتحسين قدرة البلاد على مواجهتها، وهو البرنامج الذي سيتم تمويله من طرف البنك الدولي في إطار قرض قدره 200 مليون دولار.

ويطلب من وزارة الداخلية والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكومة، قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (l'OCDE²) بإنجاز دراسة حول حكمة سياسات تدبير المخاطر الكبرى بالمغرب، أشرف عليها خبراء دوليون، اعتمدوا في منهجيتهم على تجارب مماثلة سبق العمل بها في كل من فرنسا وإيطاليا واليابان، وقد تم تقديم خلاصات هذه الدراسة خلال شهر مايو المنصرم.

وهنا أود التأكيد على أن وزارة الداخلية عاقدة العزم على بلورة إستراتيجية وطنية مندمجة لتدبير المخاطر بدعم من البنك الدولي، تستمد أُسسها من:

² Organisation de Coopération et de Développement Économiques

ربط مدينة تامسنا بجماعة سيدي يحيى، ومن يذهب إلى عين المكان يلاحظ المجهود المبذول على هذا المستوى، علما بأنه من أجل القيام بذلك، نواجه كذلك عدد من الأحياء الصفيحية التي يتعين التغلب عليها. بالنسبة للمساحات الخضراء كان مقررا أن تكون 120 هكتار من المساحات الخضراء، اليوم 30% من هاذ المساحات أنجزت، كان مقررا كذلك إنجاز 50.000 وحدة سكنية من بينها 10.000 وحدة سكنية تكلفت بها شركة العمران، العمران أنجزت تقريبا النصف يعني 5.000 وعدد من الشركات الأخرى أنجزت جزء لا يستهان به، لكن وجدنا صعوبات، بدون شك أنكم تعلمون أن بعض الشركات الأجنبية منها ولكن كذلك الوطنية واجهت أو لم تكمل المشاريع التي التزمت بها، ووجدنا صعوبة حقيقية إلى يومنا هذا من أجل استرجاع ملكية الأراضي المعنية وإكمال هذه المشاريع، وهو ما تقوم به اليوم، سواء تعلق الأمر بالمشروع المألزي أو المشروع الفرنسي الأصل ثم المغربي اليوم، أي مشروع "هداية" ومشروع "General Contractor".

أما فيما يخص المرافق العمومية المسجلة في تصميم التهيئة وعددها 145 مرفق، أنجزت شركة العمران 39 مرفق حيوي، 26 تم الشروع في استعمالها و13 سيتم استغلالها في أقرب الآجال، وذلك في إطار كذلك هاذ المخطط ديال إقلاع اللي عملنا على تدشينو بتاريخ 20 مارس 2013، وهاذ المخطط هذا اللي تشاورنا فيه مع مختلف القطاعات المعنية، سواء تعلق الأمر بوزارة التجهيز أو وزارة التعليم أو وزارة الشبيبة والرياضة أو وزارة الثقافة أو وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أو وزارة الداخلية أو غيرها من الوزارات من أجل أن نتحكم من إضافة هذه المشاريع الجديدة.

ويمكن الإشارة على هاذ المستوى إلى كل ما استطعنا القيام به، من ضمن ذلك ملحقة ديال المدرسة العليا، أولا، إدخال جزء من الجامعة المغربية، الملحقة ديال المدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، مدينة العلوم والابتكار، وهناك اليوم جزء أو قطع أرضية مخصصة لاحتضان جزء من هذه الجامعة، جامعة محمد الخامس، وأعتقد أن هذا الأمر يشكل مدخل أساسي بالنسبة لإنجاح هذه المدينة.

كذلك، هناك عدد من المرافق الثقافية اللي عملنا على إدخالها في إطار مخطط الإقلاع، ومرافق تربوية ومرافق مرتبطة بالشبيبة والرياضة وكذلك مسجد كبير، من الضروري أن نتحدث عن ذلك، هذا المسجد هو ثاني أكبر مسجد في المغرب، أتمنى أن يتم تدشينو في غضون هذا الشهر ديال رمضان، وهو معلمة حقيقية اللي غتكون في هذه المدينة، ناهيك على المشاريع الطرقية اللي تكلمت عليها، التي تربط المدينة بالرباط، بتارة، بسيدي يحيى، أي أننا بذلك كنفكو العزلة تماما على هذه المدينة، ونعطي لها جاذبية جديدة، عسى أن تتجاوز بعض الصعوبات المرتبطة بكون أن هذه المدينة لا يمكن أن تحتضن كل قاطني مدن الصفيح في المدن المجاورة، أي أن تحتضن مدن الصفيح ديال سيدي يحيى وديال تمارة وديال عين

شاء الله، في القريب العاجل على مجلس الحكومة لتتمكن من عرضه بعد ذلك على مجلسكم الموقر وعلى مجلس النواب كذلك.

فيما يتعلق بالتدبير المباشر لمدينة "تامسنا" التي تعد من المدن الأربعة التي تشرف عليها وزارة السكنى من خلال مؤسسة العمران، فيما يتعلق بتدبير مدينة تامسنا على وجه الخصوص، فعلا هناك عدد من النقاط الإيجابية التي يتعين تسجيلها، اليوم تامسنا تضم ما يفوق 30.000 نسمة، اليوم تامسنا تحتضن كثيرا من الفئات التي كانت تعيش والأسر التي كانت تعيش في مدن الصفيح، لكنها كذلك تحتضن عدد من الأسر التي تأتي من الفئات المستضعفة وكذلك من الفئات الوسطى.

لم تعرف كل النجاح الذي كنا ننتظره بالنظر إلى عدد من العوائق فعلا، والتقرير يقف على البعض منها، لكن من الضروري أن نؤكد على كل ما تم القيام به طيلة هذه السنوات التي مرت.

بداية، تم إنجاز كل شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة والطرق وقنوات الماء الصالح للشرب والكهربة والهاتف وذلك بنسبة 100%، باستثناء الجزء المحتل، والتقرير يشير إلى ذلك من طرف الحي الصفيحي "SODEA"³، بمعنى أن كانت هناك ضيعة تابعة لشركة "SODEA"، وهذه الضيعة اليوم أصبحت مسكونة من قبل عدد من الأسر، وتشكل فيها حي صفيحي، نجد صعوبات إلى يومنا هذا من أجل إعادة إسكانها، وأتمنى أن نجد الحل في القريب العاجل.

تجدد كذلك الإشارة إلى أنه قبل انطلاق أي عملية، يتم إعداد مخطط مالي مرتقب، وهو ما تم القيام به بالنسبة لمدينة تامسنا، لكن المخطط المالي يكون مخطط مبني على توقعات وليس على ما يمكن أن نلاقه من صعوبات عند بلورة المشاريع على أرض الواقع.

كذلك، تم ربط المدينة بالشبكة الطرقية الخارجية من جميع الجهات، وسأعود لأتكم عن مخطط الإقلاع الذي قمنا به في إطار هذه الحكومة، الذي كرس أكثر ووطد أكثر هذا الموضوع.

تم ربط كذلك المدينة بالطريق السيار بشكل نهائي، ومن يمر من هذه المنطقة يعلم بأن هناك الآن ممر يأتي من خرجة أو خروج عين عتيق.

ربط كذلك مدينة تامسنا بمدينة الرباط، الأشغال انتهت بالشطر الأول وانطلقت بالشطر الثاني بينما الشطرين 3 و4 فيها محل دراسة بعد مصادقة المندوبية السامية للمياه والغابات على المسار النهائي بتاريخ 13 نونبر 2015، كان هناك صعوبة، بحيث أنه من أجل الربط النهائي كان من الضروري أن نمر على الحزام الأخضر من داخل الحزام الأخضر، واليوم استطعنا أن نتجاوز هذا الإكراه.

ربط المدينة الجديدة بمدينة تمارة، كذلك مشروع اليوم في طور الدراسة.

³ Société de Développement Agricole

عتيق وديال مرس الخير وغير ذلك.

إذا قمنا بذلك سيكون مآل هذه المدينة الفشل، لأن باقي الفئات الاجتماعية لن تقبل بالسكن في هذه المدينة إذا وصلنا إلى 10.000، 15.000 أو 20.000 سكن مخصص لمدن الصفيح فقط أو لساكني مدن الصفيح في هذه المدينة، وهو ما نعمل اليوم على تجاوزه من خلال الدفع بمشاريع جديدة موجهة كذلك للفئات الوسطى.

هناك كذلك ملاحظات قُدمت فيما يتعلق بالتنديير المالي وبتنديير الموارد البشرية بالنسبة لهذا المشروع.

بالنسبة للتنديير المالي حقا هناك صعوبات، صعوبات مرتبطة بهذا التأخر، صعوبات مرتبطة كذلك بكون أن كل هذه المشاريع لم تنجز في وقتها، مع الأسف، مع ضرورة انتظار مخطط الإقلاع، الشركة شركة "العمران تامسنا" تلاقى بعض الصعوبات على هذا المستوى، لأن السيولة الضرورية غير موجودة بالنظر لتأخر كل هذه المشاريع التي تكلمت عنها، ومن الطبيعي أن يقف التقرير الذي أنجزه المجلس الأعلى للحسابات على كل هذه النقائص.

فيما يتعلق بالموارد البشرية، هناك كذلك عدد من الملاحظات، وهي ملاحظات موجهة لمؤسسة العمران، سواء تعلق الأمر بمؤسسة العمران الأم أي الهولدينغ أو بالمؤسسات التابعة، أي كل الشركات التابعة لمؤسسة العمران، هناك كلام منذ مدة، وهذا الأمر وارد كذلك بالنسبة لمجلس الرقابة الذي سينعقد بالصدفة بعد أسبوعين، أعتقد يوم 27، مجلس الرقابة الذي ينعقد سنويا، كل دورة تكون مناسبة للوقوف عند هذه الاختلالات أي كثافة الأجور التي وصلت إليها مؤسسة العمران وكذلك تديير الموارد البشرية والنظام المخصص إلى ذلك، نفس الشيء ينطبق على مؤسسة "العمران تامسنا" التي بدورها تجتهد من أجل تجاوز هذه الوضعية بارتباط مع الشركة الأم.

هناك كذلك ضرورة تصفية العقار المرتبط بشركة تامسنا، فعلا الجزء الأساسي من العقار تم تصفيته، ولكن هناك بعض العقارات التي تدخل في إطار دائرة المدينة التي يسكنها أسر صفيحية بمعنى الأسر التي تسكن في مدن الصفيح، وهذا الأمر تطلب إلى يومنا هذا عدد من الجهود من أجل الحصول على الملكية النهائية، والأمر يتعلق بعشرات الهكتارات ليس أكثر من ذلك، وهناك مجهودات التي تبذل من أجل تسجيل هذه العقارات بشكل نهائي في الوعاء العقاري المخصص للمدينة بشكل رسمي.

أعتقد أن أساس الملاحظات التي قدمت كانت تتمحور حول هذه النقطة، وعلى أي حال سنعمل على تتبع كل هذه الملاحظات وعلى الأخذ بها وعلى ضرورة تصحيح ما يمكن تصحيحه، علما بأن جزء كبير من هذه الملاحظات سبق لا مؤسسة العمران ولا لوزارة السكنى أنهم استجابوا لها وأجابوا المجلس الأعلى للحسابات حولها، وسنواصل - كما قلت لكم - الاجتهاد من أجل الأخذ بها.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني في حدود 5 دقائق.

السيد خالد براجوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

في الوزارة لدينا بعض التوضيحات بخصوص النقطتين الواردتين في تقرير السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، الأولى تتعلق بالإمدادات التي تمنحها الدولة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وأداء مستحقات المقاولات والمتعاقدين.

فبخصوص هذه النقطة، إلى حدود سنة 2009 كانت الأكاديميات تتوصل بالسيولة بتطابق مع مجموع الاعتمادات المرصودة لها كاملة خلال نفس السنة المالية.

وابتداء من سنة 2010 اعتمدت وزارة المالية منهجية جديدة تقوم على الربط بين التزويد بالسيولة والحاجيات الفعلية من الأداءات، اعتمادا على ميزانية الخزينة التي تأخذ بعين الاعتبار رصيد حساب الأمرين المساعدين بالصرف والأمرين المساعدين التابعين لهم وكذا مبالغ الأداءات المتوقعة دوريا.

وخلال سنة 2015 تم صرف كل السيولة المحولة لحسابات الأكاديميات 4.4 مليار درهم، وخصص مجملها لتصفية جزء من ديون السنوات السابقة، التي تناهز 8 مليار درهم عند نهاية سنة 2014.

وقد توصلت الأكاديميات ب 300 مليون درهم من الاعتمادات الإضافية في نهاية 2015، وقد أعطيت الأولوية لتسديد جزء من المصاريف المرتبطة بشكل مباشر بالعملية التربوية.

وخلال سنة 2016 عملت الوزارة على تفعيل ورش الجهوية المتقدمة، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير ووضع الآليات المتعلقة بهذه المرحلة من أجل إرساء سلسل للأكاديميات وفق التقسيم الجهوي الجاري به العمل حاليا، وخاصة منها ميزانية الأكاديميات الجهوية المؤشر عليها والقابلة للتنفيذ:

- تزويد حسابات الأكاديميات بالسيولة بعد فتح حساباتها؛

- صدور مرسوم الحلول؛

- تعيين مراقبي الدولة والخزينة المكلفين بالأداء والمحاسبين المفوضين على

مستوى الأكاديميات والمديريات الإقليمية؛

- إعداد نماذج ملاحق العقود الملحقة؛

- صدور مقرر وزير الاقتصاد والمالية بتاريخ 14 أبريل 2015 القاضي بتنفيذ المادة 5 من مرسوم الحلول.

إذن هذه مجموعة من الإجراءات التي كان من اللازم القيام بها بعد اعتماد الجهوية الموسعة، والتي تعتبر مكتسب كبير قصد التمكن في نهاية المطاف من أداء ديون الأكاديميات.

أما بالنسبة للنقطة الثانية التي تتعلق بالموارد البشرية وتأمين الزمن المدرسي والإداري، فقد ساهم حل العديد من الملفات على استقرار المنظومة التربوية، مما أدى إلى انخفاض عدد الإضرابات بشكل ملحوظ مقارنة مع السنوات الماضية، كما حرصت الوزارة على تطبيق المساطر القانونية والمراقبة الإدارية من أجل التصدي للغيابات الناتجة عن الشهادات الطبية والوهمية، مما أدى إلى تقليص ملحوظ في الغيابات.

وفي نفس السياق عملت الوزارة على تفعيل مبادرة تتعلق بتأمين الزمن المدرسي والإداري، يهدف إلى صيانة حق التلميذ والتلميذة في الاستفادة الكاملة من الغلاف الزمني السنوي وترسيخ ثقافة الالتزام والمسؤولية والسلوك المهني في التعامل مع الزمن الإداري، وذلك عبر 4 مداخل متكاملة، تتضمن إرساء آليات الشفافية ورصد وتتبع وتسجيل النغياب والمعالجة البيداغوجية الناجمة عن هدر الزمن المدرسي والمعالجة القانونية لحالات النغياب.

هذه المداخل المعتمدة تتمثل في إرساء آليات الشفافية، ثم آلية ضبط وتسجيل الغياب، ثم المعالجة البيداغوجية ثم المعالجة الإدارية، وكل هذه التدابير تم اعتمادها عبر نظام معلوماتي متطور يمكن من التدبير الإيجابي لهذه المداخل.

ومن أجل ترشيد وعقلنة توزيع الموارد البشرية فقد أصدرت الوزارة مذكرة غير مسبوقة لتدبير الفائض والحصاص من الأطر التربوية، مكنت هاذ العملية من إعادة انتشار وكسب أكثر من 7.000 أستاذ وأستاذة، وتعتمد هذه الآلية على إعطاء جدول حصص كاملة وتفادي عمل الأساتذة بأنصاف جداول الحصص.

أما بالنسبة لأطر العاملة في مقرات الأكاديميات والمديريات الإقليمية، فقد اغتنمت الوزارة فرصة الجهوية المتقدمة لإعادة انتشار الموظفين العاملين بهذه الوحدات، وذلك مراعاة للحاجيات الحقيقية لهذه الوحدات، وأيضاً لحاجيات المؤسسات التعليمية من الأطر الإدارية والتقنية.

وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الوزير.

الكلمة الآن للسيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، مكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

السيدة الوزيرة كانت طلبت مني أن أتدخل في الأخير، ولكن ربما ألم بها ألم وتعذر.

السيد الرئيس:

إذن أعطي الكلمة لك، السيد الوزير، وزير الوظيفة العمومية، في حدود 15 دقيقة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني أن أتقدم أمامكم بهذا التدخل الذي يتضمن بعض التوضيحات بشأن الملاحظات التي وردت في عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات والمتعلقة بقطاع الوظيفة العمومية.

النقطة الأولى، نظام التقاعد: لقد أثار عرض السيد الرئيس الأول مجموعة من الملاحظات والاقتراحات تتعلق بالخطورة التي يشكها اختلال توازن أنظمة التقاعد على المالية العمومية، وغياب تفعيل توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد لسنة 2007 وبعدم كفاية الإصلاحات المقترحة من لدن الحكومة لتجاوز العجز الذي يعاني منه نظام المعاشات المدنية، فضلاً عن ذلك، فقد تم اعتبار في هذا التقرير أن أسباب تفاقم أزمة الصندوق المغربي للتقاعد ترجع بالأساس إلى عنصرين اثنين: تراجع العامل الديموغرافي وارتفاع الأجور داخل القطاع العام.

إن ما تضمنه عرض السيد رئيس المجلس بخصوص إصلاح أنظمة التقاعد يقتضي تقديم بضع التوضيحات:

أولاً، تعتبر الحكومة إصلاح نظام المعاشات المدنية ورشاً مستعجلاً ومصرياً لإيقاد هذا النظام من الإفلاس وضمان حقوق المنخرطين فيه، وهو الطابع الاستعجالي الذي أكدت مجموعة من الدراسات والتقارير عليه، لا سيما تقرير المجلس الأعلى للحسابات ل 2013 وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ل 2014.

حضرات السيدات والسادة،

إن اختلال التوازن المالي لنظام المعاشات المدنية يرجع بالإضافة إلى العنصرين اللذين ذكرهما السيد رئيس المجلس الأعلى إلى أسباب أخرى، نعتبرها أكثر أهمية ولا سيما تلك المرتبطة، أولاً، باحتساب المعاش بناء على آخر أجر للموظف، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التعويض في المغرب أو في النظام المغربي للتقاعد إلى 83%، وفي بعض الحالات قد يفوق مبلغ المعاش مبلغ آخر أجر، حيث قد يصل إلى 110%، وتعتبر هذه النسبة جد

فيما يخص النقطة الثانية، توزيع الموظفين: ورد في عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أن أكثر من 90% من الموظفين تتركز في قطاعات التعليم والداخلية والصحة والعدل والمالية.

في هذا الإطار أشير إلى أنه بالفعل إن 6 إدارات عمومية تستقطب ما يناهز 90% من مجموع الموظفين، وهي التربية الوطنية والتعليم العالي والصحة والداخلية والعدل والمالية، وذلك نظرا لاعتبارات طبيعية بالنظر إلى عدة عوامل، أهمها على سبيل المثال:

ارتباط هذه القطاعات بأهم المرافق الحيوية التي تقدم الخدمات الاجتماعية الأساسية لمختلف شرائح المواطنين، فلا بد من الإشارة إلى أن نسبة لا تتركز الموظفين على الصعيد الوطني تقدر بأزيد من 93% مقابل 7% فقط على صعيد المصالح المركزية؛

فيما يتعلق بمعدل التغطية حاليا، فيقدر ب 16 موظف لكل ألف نسمة على الصعيد الوطني، ويسجل هذا المعدل أعلى نسبة بالجهة الجنوبية: جهة العيون - الساقية الحمراء مثلا فيها 31 موظف لكل ألف نسمة، وجهة الداخلة - واد الذهب 23 موظف لكل ألف نسمة.

فيما يخص تركيز الموظفين، فيمكن الجزم بأن توزيع أعدادهم بين مختلف جهات المملكة الاثنتي عشر يعرف تفاوتاً ملحوظاً، بحيث أن 4 جهات فقط تستقطب أكثر من 60% من مجموع الموظفين، وهي: جهة الرباط - سلا - القنيطرة ب 21% وجهة الدار البيضاء- سطات 16% وجهة فاس-مكناس ب 12% وجهة مراكش - أسفي ب 11%، في حين أن 8 جهات مجتمعة تضم أقل من 40% من مجموع الموظفين.

وفي هذا الإطار، وسعياً إلى معالجة هذه التفاوتات في توزيع الموظفين، سواء على المستوى الجغرافي أو بين مختلف القطاعات وإدارات الدولة والجماعات الترابية، فقد عملت الحكومة على إحداث آليات تسمح بحركة الموظفين من قبيل مرسومين في سنة 2014، هم الإلحاق والوضع رهن الإشارة، وتمت المصادقة مؤخراً في 2015 على مرسوم يسمح بنقل الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات ما بين الإدارات العمومية أو الجماعات الترابية، وذلك إما بطلب من الموظف أو تلقائياً من الإدارة، وبهم هذا المرسوم أزيد من 260.000 موظف، فيما 125.000 بالإدارات العمومية و134.000 بالجماعات الترابية، وقد بدأ العمل بهذا المرسوم بداية من منتصف هذه السنة.

فيما يخص التغيب عن العمل، كنقطة وردت في التقرير، فظاهرة الغياب بالوظيفة العمومية ظاهرة ملحوظة، ولا بد من التذكير بأن في 2012 صدر منشور للسيد رئيس الحكومة لانتخاذ عدة تدابير وإجراءات عملية في هذا الشأن من بينها: اعتماد تدابير وقائية يومية دائمة لمراقبة الحضور اليومي للموظفين، كما تم اتخاذ إجراءات دورية تتعلق بالمراقبة السنوية لحضور الموظفين.

ولا بد من الإشارة إلى أن تطبيق هذه الإجراءات أسفر عن ضبط

مرتفعة مقارنة مع الدول الأخرى كفرنسا 50%، كندا 44%، تركيا 65% والبرتغال 53%.

ثانياً، عدم توازن التعريف المطبقة مقابل الحقوق التي يضمنها النظام، أي أن المعاش الممنوح لكل موظف يساوي ضعف مجموع الاقتطاعات والمساهمات المحيئة.

ثالثاً، ارتفاع معدل سن التوظيف، حيث انتقل من 23 سنة إلى 28 سنة، وتطور أمد الحياة، حيث انتقل بعد 60 سنة من 18.8 سنة إلى 21 سنة حالياً.

حضرات السيدات والسادة،

كما تعلمون، أعدت الحكومة مجموعة من مشاريع القوانين، استناداً إلى مسلسل التشاور في إطار عمل اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد، واستئناساً بتقرير المجلس الأعلى للحسابات وبالرأي الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 30 أكتوبر 2014 بخصوص هذا الموضوع، وتتضمن هذه المشاريع مجموعة من الإصلاحات ومن الإجراءات لإصلاح نظام المعاشات المدنية، وتمم بالأساس المقاييس التالية:

- سن الإحالة على التقاعد؛

- نسبة احتساب المعاش؛

- الأجر المرجعي لحساب المعاش؛

- ونسبة الاشتراكات.

إن الإصلاح المقياسي الذي تقترحه الحكومة لا يشكل إلا مرحلة أولى وآتية ذات طابع استعجالي في مسلسل الإصلاح، سيتلوه إصلاح شمولي، سيتضمن توحيد أنظمة التقاعد في قطبين، قطب عمومي يجمع منخرطي نظام المعاشات المدنية والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، وقطب خاص بهم أجراء القطاع الخاص والمهنيين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن إذ نتفق مع ما جاء في تدخل السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات من حيث أن المقاييس المقترحة مراجعتها سوف لن تحل إشكالية التقاعد بصفة نهائية، فإننا نرى أنها ستمكن من تأجيل نظام أزمة المعاشات المدنية لمدة قد تصل إلى 10 سنوات، وهو وقت كاف لكي تبادر الحكومة إلى وضع قانون إطار وخارطة طريق لإصلاح شامل لأنظمة التقاعد.

وفي الأخير فيما يخص هذه النقطة، لا يسعني إلا أن أثنى الدعوة التي وجهها السيد الرئيس لجميع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين إلى ضرورة الانخراط في ورش إصلاح أنظمة التقاعد والإنكباب على معالجة إشكالياته بكل مسؤولية وبعتماد إصلاحات جوهرية تقدم حلولاً ناجعة وفعالة على المدى المتوسطي والطويل، وتمكن من الحفاظ على ديمومة منظومة التقاعد، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للمنخرطين والمتقاعدين.

1.4 وفي تركيا 1.6.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

فيما يتعلق بالخدمات العمومية المقدمة للمتفرق، الذي وردت الإشارة إليه في عرض السيد الرئيس الأول للمجلس، بحيث جاء في التقرير "إنه لا يزال بعيدا عن معايير الحكامة التي وضعها الدستور، وأن المواطن خاصة في المجال القروي والمناطق النائية لا يزال يواجه صعوبات في الولوج للمرفق العمومي". هنا يجب التأكيد على أنه من بين أهم المشاريع التي تمت بلورتها في هذا الشأن انطلاق عدة إجراءات ومشاريع، أذكر منها فقط:

- مشروع اعتماد نظام للاستقبال والإرشاد؛

- اعتماد مشروع ميثاق المرافق العمومية؛

- تدعيم سياسة اللاتمركز الإداري، حيث يوجد اليوم على المستوى الجهوي أزيد من 317 إدارة لا مركزية من مستوى مديريات ومندوبيات ومفتشيات، وعلى المستوى الإقليمي أزيد من 1138 وحدة إدارية.

وفيما يخص الملاحظة الواردة في العرض المتعلقة بكون المبادرة الإصلاحية ظلت متفرقة ومفتقدة للاستمرارية، نظرا لغياب إستراتيجية واضحة ومحددة النتائج وانعدام الجدولة الزمنية لتتبع تنفيذها، فلا بد من التذكير بأنه في إطار تفعيل برنامج الحكومة أعدت الوزارة برنامج عمل يرسم 2014-2016 يسعى إلى تأهيل المرافق العمومية وتعزيز قدراتها التديرية ويقوم على محاور ثلاثة:

أولا: تثمين الرأسمال البشري؛

ثانيا: تحسين علاقة الإدارة بالمواطنين أو بالمرتفق والحكامة والتنظيم، لا يسع الوقت لأن أغوص فيها.

المحور الثالث والأخير، وهو دعم تحديث الإدارة، فعلاقة بحصيلة برنامج دعم إصلاح الإدارة العمومية التي تم الحزم ضمن عرض المجلس الأعلى للحسابات بأنها لم تحدث التغيير المنشود داخل الإدارة العمومية المغربية، باستثناء تعميم المباراة للتوظيف وأن باقي الإجراءات لم تجد طريقها نحو التطبيق.

هنا أذكر أن البرنامج تم إعداده سنة 2002، تضمن هذا البرنامج مجموعة من الإجراءات، 37 إجراء يهم تحسين تدبير الموارد المالية، 31 إجراء يتعلق بتحسين تدبير الموارد البشرية و14 إجراء يهم التحكم في كفاءة الأجور وفق نسق تصاعدي، ويخضع لتتبع مستمر.

وفي هذا الإطار أيضا نشير إلى أنه قد تم:

- إنجاز الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات؛

- إصدار النصوص المتعلقة بالترقية وتقييم الأداء والتكوين المستمر؛

- تجميع الأنظمة الأساسية؛

- حذف الدرجات المرتبة في السلم 1 إلى 5؛

- إصدار مرسوم يتعلق بإعادة هيكلة الإدارات اللامركزية.

2628 حالة غياب خلال سنوات 2012 حتى ل 2015، وهو تغيب غير مشروع وتم اتخاذ إجراءات اللازمة في حق المتغيين، أي الفصل عن الوظيفة العمومية. من هؤلاء المتغيين تم ضبط 1330 حالة على صعيد قطاع التربية الوطنية.

فيما يخص كثافة الأجور، وهي ملاحظة وردت كذلك في التقرير، حيث جاء بارتفاع كثافة الأجور خلال الفترة 2008-2015 بنسبة 47%، مقابل تزايد أعداد الموظفين بنسبة 8.5%.

أشير إلى أن هناك عوامل محددة ساهمت في هذا الارتفاع، أذكر منها: أولا، تم توظيف أو إحداث مناصب تناهز 170.000 منصبا ماليا ما بين سنتي 2007 و2015، وهو ما تطلب غلafa ماليا إجماليا ناهز 17 مليار درهم، بمعدل سنوي يبلغ 2.25% من كثافة الأجور.

إلى جانب التوظيف هناك الترقية، حيث تقدر التكلفة السنوية للترقية، سواء تعلق الأمر بالترقية في الرتبة أو الترقية في الدرجة، بحوالي 2.7% من كثافة الأجور سنويا وتلقائيا.

النقطة الثالثة التي أثرت في كثافة الأجور نتائج الحوارات الاجتماعية منذ 2008 حتى اليوم، حيث اتخذت الحكومة تنفيذا للالتزامات الحوار الاجتماعي خلال الفترة المشار إليها في تقرير المجلس الأعلى للحسابات من 2008 حتى 2015، عددا من الإجراءات لفائدة موظفي الدولة والجماعات الترابية، حيث بلغت التكلفة الإجمالية لهذه الحوارات 32 مليار درهم، 32 مليار درهم.

ونتيجة لهذه الحوارات فقد ارتفع معدل الأجر من 5333 درهم إلى 7381 درهم، مع العلم أن متوسط الأجر الشهري الصافي ..

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

انتهى الوقت، وبالإمكان موافاة الرئاسة بمدخلتكم لتوزيعها على الفرق والمجموعات.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث

الإدارة:

يكن لي نستغل الوقت ديال الزملاء ديالي اللي..

السيد الرئيس:

طبعاً، طبعاً ممكن، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث

الإدارة:

نتائج الحوارات الاجتماعية - كما قلت - ارتفع معدل الأجر من 5000 درهم إلى 7000 درهم، مع العلم أن متوسط الأجر الشهري الصافي ببلادنا يمثل 3.1 أضعاف الناتج الداخلي الإجمالي الفردي، 3.1 أضعاف الناتج الداخلي الإجمالي الفردي، وفي فرنسا يمثل 1، في إسبانيا 1.2 وفي تونس

ملاحق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة**أولاً: مداخلات الفرق والمجموعات النيابية:****1) مداخلة السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:**

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إنه لمن دواعي السرور أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة عرض السيد إدريس جطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات في لحظة اعتبرها تاريخية بكل المقاييس، لحظة تؤرخ لدينامية التي تعرفها بلادنا على درب إرساء دولة الحقوق والحريات والمؤسسات، والذي يجسده المبدأ الدستوري الذي ناضلت من أجله كل القوى الحية في بلادنا، وهو ربط المسؤولية بالحاسبة.

في هذا الإطار جاءت الفقرة الأخيرة من الفصل 148 من الدستور والتي أسست لتقديم عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات ومناقشته من طرف أعضاء البرلمان، وبعد تمعننا في مضامين هذا التقرير الذي لا يسعنا إلا أن ننوه به وبمضمونه، كما أنه لا يعفينا من إبداء بعض الملاحظات عليه، من خلال صياغته بالشكل الذي يحفظ حقوق وذمة الغير.

إن التضخيم الإعلامي الذي صاحب إعداد هذا التقرير بعد صدوره وضع مجموعة من المنتخبين والمسؤولين في قفص الاتهام، علماً أن منهم من لم يمد يده إلى المال العام بل اتهم فقط في ذمته المالية، الشيء الذي تنأسف له، لأنه يسيء إلى الأشخاص، خصوصاً التزهاء منهم والذين يشتغلون بكل صدق ووطنية في تدير الشأن العام. ومما يفسر ذلك العدد الضئيل لهذه الملفات ذات الصبغة الجنائية، والتي أحالتها النيابة العامة للمجلس الأعلى للحسابات على السيد وزير العدل والحريات، والتي لم تتجاوز ملفين اثنين، لذا نلتمس من السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى الأخذ بعين الاعتبار ذلك أثناء صياغة هذه التقارير، والتي تجعل الكل في سلة واحدة. وعلى الإعلام كذلك الاعتماد على التحري والبحث والتدقيق، دون الزج بشرف الناس، لأن ذلك سيجعلهم يتعدون عن تدير الشأن العام أكثر فأكثر.

كما أن هذه المناقشة تستدعي منا التطرق إلى طريقة اشتغال المحاكم المالية على الصعيد الجهوي، وخصوصاً في مراقبتها لتدبير الجماعات الترابية. وأمام ضيق الوقت، وبالنظر إلى أهمية المواضيع ومختلف القطاعات التي تطرق لها التقرير، سأكتفي بمناقشة ما تضمنه التقرير حول القطاعات التالية:

- المالية العمومية خصوصاً في سنة 2011 و2012؛

- الوظيفة العمومية؛

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أؤكد أنه بالنظر إلى الاختلالات والصعوبات والمقاومة التي تعرفها الإدارة العمومية، فقد تم خلال السنوات الأخيرة اعتماد مجموعة من الإصلاحات الهامة، ساهمت في تحسين أداء المرافق العمومية، علماً أنه يجري العمل حالياً على استكمال هذا المسلسل الإصلاحي من خلال العمل على اعتماد المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وهو الورش الذي تم الانتهاء من إعداده، وهو الآن في التنقيحات الأخيرة على مستوى الأمانة العامة للحكومة، ميثاق اللاتمركز الإداري والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومتابعة مشروع تبسيط المساطر لتسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية وتيسير الاستثمار.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الوزير.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

أود أن أخبركم بأنني توصلت للتو بجواب مكتوب من طرف السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وسوف أحرص على موافاتكم به لاحقاً.

استوفينا الآن التعقيبات ديال السادة الوزراء.

أعتقد أن جميع الفرق والمجموعات البرلمانية استنفذت الرصيد ديالها من الوقت، فيما عدا فريق الأصالة والمعاصرة اللي مازال عندك في الرصيد ديالك، السيد الرئيس، بضعة ثواني، ما عرفتش بالضبط غادي بيان الآن، تفضل.

تاخذ الكلمة؟ تفضل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

جوج ديال الأمور:

الأمر الأول، التفاعل الحكومي مع التقرير أنا كنعتهو غير إيجابي، تفاعل كنعتهو ما جاوبش على الإشكالات الحقيقية المثارة في التقرير.

المسألة الثانية، هو عافكم، السادة الوزراء المحترمون، ما تبقاوش تقارنونا ب Japon وفرنسا، دابا 3 ديال المرات اليوم في هاذ المجلس الموقر، لأنه في هاذ المقارنة لا قياس بوجود الفارق، زعماً صراحة يثير الغثيان.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس.

وفقاً للمراسلة اللي وردتنا من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان لا يزال في حوزة السادة أعضاء الحكومة 20 دقيقة من الوقت، هل من إضافة؟

إذن شكراً لمساهمتكم، ورفعت الجلسة.

في كافة الوظائف والاستمرار في محاربة مختلف مظاهر المحسوبية والزيونية والحزبية الضيقة في التعيين في المناصب العليا، مع إعطاء الفرصة للكفاءات والطاقات المنتجة وطردها كل الموظفين الأشباح، منوهين بالعمل الحكومي في هذا الباب، الذي أوقف صرف حوالي 700 أجرة موظف وموظفة.

مجهودات لا ينكرها إلا جاحد، لكن على الحكومة أن تسرع في إعادة انتشار الموظفين بما يسمح بخلق توازن بين مختلف الجهات، ذلك أن الجهات البعيدة تفتقر اليوم إلى الكفاءات والأطر المكونة القادرة على الإبداع والابتكار ومواكبة مختلف الأوراش، كما يجب أن تسرع كذلك في حل مشكلة الأطر والموظفين العالقة بعد تنزيل مشروع التقسيم الإداري الجديد للأكاديميات، والذي لاءم التقسيم الجهوي الجديد للجهات، بحيث إن هناك أطرا متوقفة ولا تشتغل ولا تعلم إلى اليوم مصيرها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قطاع الإسكان قطاع يعاني اليوم ركودا كبيرا، المنعش العقاري، رغم كل ما يقال عن التحفيزات والإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها قطاع العقار، لازال يعاني الشيء الذي يتطلب وضع دينامية جديدة من خلال توفير العقار، عبر الإسراع في معالجة قانونية لأراضي المجموع ومختلف الأراضي التي تعرف منازعات، الشيء الذي يفرض على الحكومة بذل مجهودات جبارة لتطهير العقار ووضعه رهن إشارة المستثمرين لتوفير عرض سكني لائق وحسب إمكانيات كل مواطن على حدة.

أما بخصوص مشروع تامسنا فإننا نزكي ما تضمنه التقرير، حيث وقفنا عن أن هذا المشروع عرف عدة اختلالات، جعلت المشاريع السكنية تتوقف فيه، الشيء الذي أثر على المواطن والمواطنة الذي لازال ينتظر إنجاز مشاريعه السكنية في غياب الجودة، مما طرح تساؤلات عريضة حول منتوج مؤسسة العمران.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالنسبة لمؤسسة المكتب المغربي لحقوق المؤلفين هي مؤسسة عمومية وطنية، أحدثتها الحكومة منذ زمان لضمان حقوق المؤلفين، وهي مؤسسة ذات صبغة اجتماعية محضة ليستفيد منها المبدعون المغاربة، تحت مسؤولية وزارة الاتصال، إلا أن أبرز ملاحظات أثارها تقرير المجلس الأعلى للحسابات تتجسد في غياب كلي للحكومة، بحيث أن المبدعين المغاربة وعلى رأسهم الفنانين والمثليين لا يستفيدون منها، بحيث نجد أن حجم الاستفادة ضعيف جدا وفيه محسوبية كبيرة، بحيث تبين أن حقوقهم تضيع بشكل فاضح ومكشوف، فلولو الرعاية الملكية السامية التي نراها تتدخل في كل مناسبة للتكفل بأوضاع الفنانين والمثليين لكانت الكارثة، بحيث

- مؤسسة العمران، (تامسنا)؛

- مؤسسة حقوق المؤلفين؛

- الجماعات الترابية؛

- إشكالية التقاعد.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

على مستوى المالية العامة، فإن ما تضمنه العرض فهو مطابق للتقرير الذي جاء في التصريح العام بمطابقة حسابات المحاسبين الفرديين للحساب العام للمملكة، والذي تضمن نفس الملاحظات على الوضعية المالية للبلاد في سنة 2011 و2012 والاحتقان الذي وصلت إليه، حيث بلغت نسبة العجز إلى حدود 7% إضافة إلى ضعف تنفيذ الميزانية، الشيء الذي فرض على الحكومة وقتها القيام بإجراءات صارمة وصعبة في نفس الوقت كالزيادة في ثمن المحروقات وتوقيف حوالي 15 مليار درهم من الاستثمارات للخروج من تلك الضائقة المالية.

إنها مناسبة لكي ننوه بعمل وزارة الاقتصاد والمالية في هذا الباب، ونحن اليوم نشطف ثمار تلك الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التي صاحبت هذه الضائقة من خلال إصلاح صندوق المقاصة وتخفيف أسعار المحروقات وإقرار القانون التنظيمي للمالية، حيث تمكنا، والله الحمد، من تسجيل نسبة عجز لم تتجاوز 4%، وتمكنا من الحفاظ على الأمن المالي لبلدنا، إلا أنه لا بد أن نؤكد على أن مجهود الإدارة في تنفيذ مجموع النفقات المنجزه يبقى ضعيفا ولا يرقى إلى مستوى الطموحات، خصوصا في الشق المرتبط بالاستثمار، ذلك أن نسب إنجاز الميزانية يبقى مرتفع، كله في التسيير مع نسب ضعيفة في الاستثمار، والتي لم تتجاوز 30%.

نفس الأمر ينسحب إلى الحسابات الخصوصية التي لم تتعد 17% ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والتي لم تتجاوز نسبة 1%، الشيء الذي يعكس بالملاموس ضعف تنفيذ الميزانيات المرتبطة بالاستثمار، وهو ما يجعلنا إلى مبدأ الحكامة في التسيير والتدبير، ويطرح إشكالية أثر الاستثمار العمومي على وضعية المواطن، خصوصا في القطاعات المرتبطة بالصحة والتعليم والسكن وفك العزلة الذي يتطور بشكل بطيء.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

موضوع الحكامة يجعلنا على قطاع الوظيفة العمومية، هناك حقيقة، مجهودات جبارة تبذل في سبيل الارتقاء بمستوى أداء المرفق العمومي، الذي لازال يعاني، منوهين بالإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، مطالبين الحكومة بضرورة إقرار النظام العام للوظيفة العمومية، غير توحيد منظومته

تحمل مسؤوليتنا في الإسراع في إخراج هذه القوانين إلى حيز الوجود إما بالقبول أو بالرفض.

كانت هذه هي مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة تقرير السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، والتي اعتمدنا فيها على منبر الاعتدال والموضوعية في إعطاء كل ذي حق حقه، مؤكداً أن الحوار والنقاش الهادئ والمسؤول هو السبيل الوحيد لحل كافة خلافاتنا وأن الاحتكام إلى الديمقراطية بالاعتماد على مبدأ التصويت هو عين الحكمة والصواب، والذي تذهب إليه كافة الأعراف والتقاليد الديمقراطية، لأنه لا يمكن أن نتوافق دائماً على كل القضايا التي تهم شعبنا كل من موقعه، ويبقى له دائماً الحسم عند حلول أجل الاستحقاقات الانتخابية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لإبداء الرأي ومناقشة العرض الذي تقدم به السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات، طبقاً للفصل 148 من الدستور، ونظراً لضيق الحيز الزمني المخصص لفريقنا، لن أتوقف عند كل القطاعات الواردة في التقرير، بل سأقدم بعض المقترحات حول بعض منها فقط.

وقبل ذلك، أسمحوا لي في البداية أن أشير إلى أهمية تكريس هذا التوجه الدستوري الذي اختارته بلادنا، المؤطر باختيار نهج تعزيز المراقبة وتقييم السياسات والممارسات وتقويم الاختلالات التدييرية، في سعي أكيد نحو إقرار حكمة المرفق العمومي، فالملفتضيات الدستورية الجديدة الخاصة بتقديم مجموعة من الهيئات والمؤسسات الوطنية تقاريرها السنوية أمام البرلمان هي آلية من الآليات الأساسية لتعزيز هذا التوجه الدستوري القائم على ربط المسؤولية بالمحاسبة وعلى فصل السلط وتكاملها.

وفي هذا الإطار، يعد حضور الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان لتقديم تقريره السنوي، حدثاً ذا دلالة كبيرة، يهمننا أن نشدد عليه ونرسخه كتقليد برلماني لتطوير الحكامة البرلمانية، من منطلق أن المجلس الأعلى للحسابات هو الهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية، الذي خول له الدستور الجديد مهام تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، فضلاً عن مهامه في تقديم مساعده للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة، ويجب عن الأسئلة والاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم المتعلقة بالمالية العامة.

ولإيفاء هذه التقارير ما تستحقه من أهمية، كان الأجدى أن تتم

المطلوب اليوم من الحكومة التدخل العاجل لإرساء أسس حكمة جيدة لهذا المكتب ووضعه تحت المجهر من أجل الحفاظ حقوق المبدعين المغاربة الذين يعانون ويفتقرون جهمهم إلى أبسط الحقوق، على الرغم من مجهودات الحكومة في إقرار قانون الفنان وتنظيم القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الجماعات الترابية، إن الوقت والمجال لا يتسعان لسرد كل المعاناة التي يعانيها المنتخبون في مختلف جماعاتهم، أبرزها قلة الإمكانيات وضعف الموارد البشرية وعدم قدرة هذه الموارد على بلورة المخططات الإستراتيجية لهذه الجماعات.

وما فاق هذه الوضعية، الصلاحيات الواسعة التي أعطتها القوانين التنظيمية للجماعات الترابية حديثاً لها، حيث لم تستطع بعد الجماعات الخروج من قوقعة التدبير السابق في غياب التكوين الذي وعدت به الحكومة للمنتخبين وموظفي الجماعات الترابية، الشيء الذي يتطلب الإسراع في فتح أوراش التكوين وإخراج المراسيم التطبيقية المرتبطة بالتدبير الجماعي لنظام المنتخب وللموظف الجماعي كذلك، مؤكداً على أن التقارير الجهوية للمحاكم المالية أبانت عن محدوديتها، حيث إنها لم تراعى طريقة وظروف اشتغال الموظفين في معالجة بعض القضايا الآتية والمستعجلة وكذلك بعض المشاريع ذات البعد الاجتماعي، على اعتبار الجماعة اليوم في العالم القروي يتوسع مجال تدخلها لتشمل وتجسد القرب الحقيقي من المواطن، لذا أصبح من الواجب على قضاة المجلس الأعلى للحسابات مستقبلاً إعادة النظر في طريقة افتحاصهم لمالية الجماعات، بما يضمن حقوق المنتخبين ويحافظ على كرامتهم ومصداقيتهم على اعتبار أن بعض التسيريات تكون لها عواقب وخيمة تظلم في غالب الأحيان مجموعة من المنتخبين المعروفين بنزاهتهم ومصداقيتهم ويجاول الخصوم توظيف ذلك سياسياً، خصوصاً في ظل تنامي ظاهرة تردي الخطاب السياسي الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

وفي الأخير، لا بد أن أعرج على موضوع التقاعد، مؤكداً داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على أن بلادنا اليوم في حاجة ماسة لهذا الإصلاح، الذي بادرت إليه هذه الحكومة بكل شجاعة، والتي نحيمها بالمناسبة على تحملها لمسؤولياتها، مبرزاً أن غياب البدائل لدى النقابات في معالجة هذا الملف، والذي تحاول تبريره بعرقلة مرور المشاريع وفق المساطر الدستورية المعمول بها داخل مجلسنا الموقر ضداً على الدستور وضداً على أغلبية السادة المستشارين، يبقى أمراً لا يمكن القبول به، لأنه يكون جديداً في عالم السياسة وهو مبدأ "ديكتاتورية الأقلية"، الشيء الذي يفرض علينا جميعاً

يوليو 2011 آفاقاً جديدة للإصلاح الشامل، ومنها إصلاح الإدارة العمومية وعصرتها وتأهيل حكامه التدبير العمومي بشكل عام، خصوصاً في الجانب المتعلق بتدبير المرافق العمومية.

غير "أن مستوى الخدمات العمومية المقدمة لا يزال بعيداً عن معايير الحكامة التي وضعها الدستور"، كما جاء في التقرير.

ونحن نتفق تماماً مع التشخيص الذي أتى به المجلس الأعلى للحسابات من كون كل المبادرات الإصلاحية ظلت مفتقدة للاستمرارية، نظراً لغياب إستراتيجية واضحة، مما جعل النتائج المحققة لحد الآن دون الحد المطلوب من حيث مستوى الفعالية والنجاعة، إذ لا تزال الإدارة المغربية عموماً تعاني من اختلالات عديدة، تتجلى في تعقيد المساطر وكثرة الوثائق الإدارية وعدم قدرة الإدارة على التحكم في تضخم هيكلها وسوء توزيع موظفيها إدارياً وجغرافياً، بالإضافة إلى المركزية التي لازالت تطبع مسار اتخاذ القرار الإداري، وتقف حاجزاً أمام مبدأ تقرب الإدارة من المواطنين وتحسين خدماتها اتجاه المستثمرين، وبالتالي لا بد من السهر على التقليل من كلفة تسيير المرافق الإدارية وتحسين مستوى أدائها والاهتمام بتلبية الحاجيات اليومية المتزايدة للمواطنين، من أجل الرفع من مستوى عقلانية العمل الإداري وفعاليتها لتكون إدارة أكثر جودة وأكثر قرباً.

وفي هذا السياق، نشدد على أهمية إقرار إستراتيجية وطنية لإصلاح نظام الوظيفة العمومية، تنطلق من المداخل التالية:

- 1- تقوية أسلوب عدم التركيز الإداري وتخفيف العبء على الإدارات المركزية وتحويل البعض منها للمصالح اللامركزية على المستوى الترابي؛
- 2- تبسيط المساطر الإدارية التي تنسم بالتعقيد، مما يؤثر على جودة الخدمات العمومية التي تقدمها الإدارة للمرتفقين؛
- 3- تقوية الإدارة الإلكترونية واعتماد أساليب حديثة ومتطورة، مما سيكون له بالغ الأثر على جودة الخدمات العمومية التي تقدمها الإدارة؛
- 4- تطوير النظام المالي والجبايي بهدف الوصول إلى مرحلة التدبير الناجح للمالية العمومية والحكامة الجيدة؛
- 5- مباشرة عمليات التوظيف على أساس برنامج توقيعي للوظائف والكفاءات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لا يسعني في ختام هذا التدخل إلا أن أوجه بالجهود التي ما فتئ المجلس الأعلى للحسابات يبذلها في مجال مراقبة المالية العمومية.

كما نسجل بارتياح كبير وتيرة تصاعد التقارير التي تنتجها المجالس الجهوية للحسابات في كل الجهات، وذلك بهدف تقييم تدبير عمل مختلف هذه الجماعات والوقوف على الإكراهات والنقائص التي تعاني منها.

وتمنى أن تعزز المحاكم المالية بالأطر الكافية لتضطلع بالاختصاصات

مناقشتها داخل اللجان المختصة، أولاً، قبل الجلسة العامة، من أجل التغلب على إكراه الوقت، إذ لا يعقل أن نناقش محاور من مثل: التوازنات الاقتصادية والمالية والجوانب الأساسية لتطور المالية العمومية، أنظمة التقاعد، تدبير المنازعات القضائية للدولة، منظومة الوظيفة العمومية، الجبايات المحلية، فضلاً عن الأنشطة المتعلقة بالرقابة القضائية للمجلس الأعلى للحسابات وغيرها. فكيف لنا أن نناقش هذه المحاور وغيرها في بض دقائق؟

السيد الرئيس،

لقد أشار السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات في عرضه أمام البرلمان يوم 04 مايو الماضي، للظروف الصعبة التي تمر منها العديد من القطاعات والمقاولات الصغرى والمتوسطة، من حيث تراجع إقبالها على التمويل البنكي وتدهور قدرتها على الاستثمار وخلق فرص الشغل بنسب غير معهودة، وأوصى بملاءمة وتحيين تلك الاستراتيجيات القطاعية، بهدف ضمان مردودية أكبر للمجهود المالي للدولة واستعادة المقاول الوطنية لديناميتها، لما في ذلك من آثار إيجابية على رفع وتيرة النمو وإحداث فرص الشغل.

ومن المهم التأكيد على أن المقاولات تعد لبنة أساسية في النسيج الاقتصادي الوطني ومصدراً رئيسياً لخلق الثروات ومناصب الشغل، غير أنها تواجه تحديات كبيرة وعديدة على مستوى تحسين مردوديتها وتنويع إنتاجها، مما يعكس سلباً على فعاليتها، ويحد من دورها في الاستثمار والتنمية ومناصب الشغل وخلق الثروة.

ونعتبر ما طرحه المجلس الأعلى للحسابات من ملاحظات جوهرية تخص الظروف الصعبة التي تعيشها المقاولات وإشكالية الولوج إلى التمويل الذي لا يتناسب وحجم انتظارات المقاولين وطبيعة أنشطتهم، على الحكومة أخذ تلك الملاحظات بعين الاعتبار وإيجاد حلول مناسبة لها.

وفي هذا السياق نعتبر أن أحد مداخل الإصلاح لمعالجة معضلة التمويل، التي تعتبر أكبر كبح لنمو المقاولات يتجلى في:

- إصلاح القانون المتعلق بأجال الأداء وتسديد مستحقات المقاولات على المؤسسات والإدارات العمومية، (ونحن، إذ نشكر السيد الوزير المكلف بالميزانية على الجهود التي ما فتئ يبذلها من أجل تسوية هذا الملف، فإننا نتساءل عن سبب تأخير هذا المشروع على عرضه على مساطر المصادقة)؛

- معالجة إشكالية تمويل المقاولات من خلال تسهيل وولوجها إلى التمويل.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

فتح الإصلاح الدستوري الذي باشره المغرب بتصويته على دستور 28

التقرير ورغم هذه الأزمة حاول اختيار كلمات ممتقة وملطفة ولبقة، لا تعكس واقع الأزمة على عكس التقرير السابق للسنة الماضية، إلا أنه حافظ على منحى التوجيه وإثارة مكانم الوهن والضعف والتخبط رغم مخاطرها على الاقتصاد الوطني وانعكاساته الاجتماعية.

إننا في تفاعلنا اليوم مع هذا التقرير، نجد أنفسنا في البداية أمام حكومة بعيدة كل البعد عن امتلاك رؤية اقتصادية إستراتيجية، قادرة على النهوض بالبلد والعبور به إلى مصاف الاقتصاديات النامية.

فرغم - حسب التقرير - أن الظرفية الاقتصادية العالمية جد مواتية، من خلال الوضع العالمي لسعر النفط الذي يعرف تراجعاً واضحاً لا سابقة له في التاريخ وكذا تراجع أسعار المنتجات الغذائية، بالإضافة إلى مستوى الصادرات بالأداء الجيد لمبيعات المكتب الشريف للفوسفات والمهن العالمية للمغرب (السيارات المواد الفلاحية..). واستمرار نمو تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، بالموازاة مع تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي أثرت بشكل إيجابي في تنفيذ قانون المالية لسنة 2015، كان بالإمكان استغلال هذه الظرفية بشكل أكثر فاعلية ومنطق إيجابي قصد النهوض بالاقتصاد الوطني ومشاكله الداخلية، وهو ما لم يتم بالشكل المطلوب، مما دفعنا إلى إجهاد الممكن الواقعي والمكوث في سياق التمني والدعاء والتودد للمطلوب التاريخي.

السيد الرئيس،

إن المنطق الاقتصادي السليم يقوم على جدلية مؤداها ارتباط القرار الاقتصادي الوطني بانعكاساته على المستوى الاجتماعي، بما يعني ظهور العلامات التنوية من رقي اجتماعي ومستوى تعليمي ووضعية صحية متقدمة ومقاولات مواطنة قادرة على المنافسة وأنظمة تقاعد عادلة، إلا أن كل هذا لا زال يقع في مستويات متدنية كشفت لغياب الرؤية والتصور المتكامل.

لقد دبرت هذه الحكومة الشأن المالي والاقتصادي في سياق دولي مساعد - أشرنا إليه سابقاً - وفي سنوات مطرية أنعم بها الله علينا وفي ظل دينامية دبلوماسية منقطعة النظير لجلالة الملك، كان من نتائجها جلب الدعم المالي والدبلوماسي والسياسي لبلدنا العزيز. ورغم كل هذا ظل المجلس الأعلى للحسابات كعادته في التقارير السابقة يبنه إلى جانب باقي المؤسسات الوطنية المهتمة بالجانب المالي بضرورة الالتزام بسياسة حذرة إزاء تواصل المنحى التصاعدي للدين العمومي والخارجي بجميع مكوناته، وهو ما قد يرهن الدولة وقراراتها السيادية لدى مؤسسات الاقتراض وشروطها المحففة، التي من نتائجها المباشرة العصف على المستوى الداخلي بالمؤسسات التابعة للقطاع العام بالتزاماتها المالية والاجتماعية وما يشكله ذلك من تهديد للمالية العمومية.

إننا عندما نثير هذه الوضعية السياسية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، نكون إلى جانب المجلس الأعلى للحسابات، محتكمين إلى الغيرة الوطنية وحلمنا في مغرب قادر على التأثير في محيطه الدولي والجهوي

الموكولة إليها في مجال مراقبة الميزانية وصرف المال العام وإبداع آليات جديدة وفعالة لحكامه جيدة في تدبير المالية العمومية.

3) مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

تقف اليوم كما جرت العادة ومن داخل مؤسستنا التشريعية وبالضبط غرفة مجلس المستشارين للتداول وتطرح الرؤى والآراء بخصوص العرض الذي تقدم به السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات المحترم، السيد إدريس جطو، وهو العرض الذي لا يمكن للمرء إلا أن يصفق له بجرارة، نظراً لما يتضمنه ونظراً لما يفسحه لنا من إمكانيات للتداول في القضايا المعروضة في التقرير، والتي تمس جوهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

إنها لحظة دستورية بامتياز، كما حددها دستور المملكة لسنة 2011 في فصله 148، كما أنها لحظة للاستعراض بكل أريحية ومنطق سياسي وطني للمواقف والتصورات التي لن تخرج عن سياقاتها الوطنية، متجادلة ومتفاعلة مع ما جاء به التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2014، حيث منح المجلس بمنهجيته العلمية المحترمة الزمن للفاعلين السياسيين والنقائين والاقتصاديين المشكلين لغرفتنا قصد الاطلاع المبكر، حتى نستطيع الإلمام بشكل كاف بمحتوى التقرير بهدف بلورة نقاش واع وهادف يتعد عن الشعبية والارتجال.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، وانطلاقاً من إيماننا وقناعاتنا الراسخين في تاريخ حزبنا العتيق والمتمثلة جملة وتفصيلاً في العمل على ترسيخ قيم الديمقراطية وتفعيل روح الدستور لما يمثلان من مداخل أساسية في بنائنا لوطن ديمقراطي حداثي يبنى على الحكامة والمحاسبة، فإننا نؤكد في البدء - كما أكدناه سابقاً وفي لحظات مماثلة - عن تقديرنا للمجهود الذي يبذله المجلس الأعلى للحسابات في تفعيل مراقبة المالية العمومية بالتوازي مع حماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة، ومرد هذا التقدير يرجع بالأساس إلى الطبيعة الموضوعية والمجردة، التي تحكم كل تقارير المجلس وضداً على كل التوجهات التي تحاول عمداً وعن سبق إصرار وترصد أن تشيطن مضمون هذه التقارير والعاملين عليها، والتي لا تقف عند تقارير المجلس الأعلى للحسابات، بل كل تقارير المؤسسات الدستورية الوطنية، من قبيل المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب، ومحاولين التشويش عبر صبغ هذه التقارير بصبغة التآمر وخدمة أجنداث مجهولة.

السيد الرئيس،

إن التقرير الذي بين أيدينا وكذلك العرض الذي قدمه السيد إدريس جطو رئيس المجلس الأعلى للحسابات أمام الغرفتين يظهران باللمس واقع الأزمة التي تتخبط فيها السياسات المالية العمومية للحكومة الحالية، رغم أن

الأدنى من التعاطي الإيجابي العلمي مع توصيات الهيئة الوطنية لإصلاح منظومة التقاعد لأبريل 2007، مما فوت حسب التقرير إمكانيات لتدعيم احتياطاته، وأدى إلى تدهور وضعيته بشكل ملحوظ.

وهنا نطرح السؤال العريض:

ما القصد من وراء هذا التعنت في تفعيل التوصيات؟

هل نحن أما سياسة تأزيم ما يمكن تأزيمه؟

إن غياب المقاربة التشاركية والارتكان إلى التصورات الأحادية يعبر بالمللوس - كما قلناه سابقا في عرضنا السنة الماضية - على النهج الإقصائي والتحكيمي، والذي لا يمكن من خلاله مجابهة التحديات والتغلب على المصاعب وإيجاد البدائل، فإمكاننا إيجاد حلول ناجعة لأنظمة التقاعد، تأخذ في عين الاعتبار التعقيدات التي يعرفها موضوع التقاعد وإصلاحه ويراعي المنهجيات المتبعة في بلورة الإستراتيجية، والتي لا يمكن أن تكون محصورة في المدى القريب، بل تتجاوز مع المدى المتوسط والبعيد، وذلك من خلال الورش الإصلاحي وبمشاركة كل الشركاء وعلى أرضية وطنية تتغلب على الشوفينية في المواقف وتأخذ في العمق مصلحة المستفيدين من أنظمة التقاعد، ورش شعاره مصلحة المواطن فوق كل اعتبار.

لقد وقف تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2014، في تناوله لموضوع منظومة الوظيفة العمومية على منهجية التشخيص الذي حدد بعض مكامن الخلل في الوظيفة العمومية وبالضبط إشكالية توزيع الموظفين، والتي وصفها التقرير أنها لا تستجيب لأي منطق اقتصادي أو ديموغرافي، ولا تستجيب كذلك للتنظيم الجهوي الذي اعتمده المغرب بسنه لجهوية متقدمة، حيث يتركز جل الموظفين في الرباط والجنوب دون باقي الجهات.

كما تناول التقرير مسألة الغياب في سلك الوظيفة العمومية كمشكلة واقعية عملية، غير أن حصرها في قطاع التعليم يدفعنا للتفاعل بشكل يعيد الكرامة لهذا القطاع، لأن مبررنا في ذلك أنه لا يمكن النهوض بالمسألة التعليمية دون المراعاة بشكل كامل للوضعية المزرية للمعلمين، حيث أنه إذا كانت من بين إشكاليات الوظيفة العمومية تكمن - حسب التقرير - في سوء التوزيع، فإن هذا الإشكال لا ينطبق على التعليم الذي نجد فيه المعلم والإطار التربوي في تضحية دائمة وفي كفاح مستمر من أجل تعلم أبنائنا في أقصى المناطق وفي ظروف تعليمية لا يمكن تصورها في القرن الواحد والعشرين.

وما سلسلة الأفلام المبتوتة على "اليوتوب" والتي لا يتطلع إليها المسؤولين على القطاع لتبرز مدى فداحة هذه الوضعية ومدى تأثيرها على الأداء التعليمي والتلقيني.

إن الأطر التربوية والتعليمية وباقي الموظفين العموميين لمتفقون على ضرورة إصلاح منظومة الوظيفة العمومية حتى تستطيع تجاوز ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات بخصوص جودة الخدمة العمومية المقدمة سواء في المدينة والبادية، والتي لن تخرج في منطقتها الأولى على إصلاح منظومة

والإقليمي، والذي لا يمكنه أن يكون ذا جدوى في غياب وطن باقتصاد قائم الذات ومستقل ومتحرك نحو المستقبل، جالبا للاستثمار.

وفي هذا السياق، نسجل غياب إستراتيجية وطنية لدى الحكومة اللهم تبني سياسات ظرفية يمينية تنساق لصالح الرأس المال المتوحش، عاجزة عن جلب الاستثمارات الكبرى. وهنا لا بد من الوقوف بشكل موضوعي وبشكل يدفع للافتخار على المجهودات الملكية في تبنيه لسياسة افتتاحية على قوى اقتصادية عالمية جديدة، تشكل نماذج ناجحة على المستوى العالمي، قوى قادرة على ضخ استثمارات عملاقة قادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني وقادرة على امتصاص ظاهرة البطالة المتفشية، في ظل السياسات المنتهجة في ظل هذه الحكومة، وعلى رأسها القرارات التي اتخذتها الحكومة الحالية حسب المجلس الأعلى للحسابات، التي أدت إلى إضعاف المقاولات العمومية والمقاولات الصغرى والمتوسطة، والتي تجلت في تدهور قدراتها على الاستثمار وعلى خلق فرص الشغل.

وهنا نؤكد تبنينا كفريق اشتراكي بمجلس المستشارين إلى جانب المجلس الأعلى للحسابات لمطلب العمل على ضرورة إشراك الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين من أجل إعادة النظر في الوضعية الحالية، مما سيسمح لنا بالوقوف على الصعوبات والعراقيل التي تمنع هذه المقاولات من ضمان مردوديتها واستعادة ديناميتها.

السيد الرئيس،

عاش المغرب في السنوات الأخيرة وفي ظل هذه الحكومة حركات احتجاجية متتالية شملت كل القطاعات الحيوية، وأظهرت هذه الاحتجاجات في نفس الوقت على وعي الفاعلين والمشاركين فيها عن حس ووعي وطنيين، حيث لم تخرج أية منها على سياقها السلمي، رافعة مطالب عادلة ومحددة، رغم محاولة البعض إصاق تهم التسييس وخدمة أجندات سياسية انتخابية، تم تنفيذها بسرعة بحكم عدالة المطالب رغم واقع التضيق والقمع الذي تعرضت له بشكل غير مبرر.

إن تصاعد وتيرة الحركات الاحتجاجية مردته بالأساس إلى ضعف الحكومة في الاستجابة وفي فتح باب الحوار، وكيف بإمكانها ذلك وهي تنهج بشكل واع سياسة الأذن الصماء حتى مع شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين؟ خارقة بذلك روح الدستور القاضي بالتفاعل الإيجابي معهم ما دام الوطن للجميع والحكومة حكومة الجميع وليست حكومة لأطراف محددة بعينها.

وفي هذا الصدد، عرف موضوع إصلاح أنظمة التقاعد، والذي تحول من موضوع إلى قضية إشكالية، تجاذبا كبيرا بين الحكومة الراغبة في تمرير إصلاحها رغمًا على أنف الجميع والأطراف الاقتصادية والاجتماعية الراضة له، مما أدى إلى سياق متوتر بين الأطراف المعنية، بتنا معه نعين مواقف متصلبة، قد لا تخدم المصلحة الوطنية.

لقد كان على الحكومة، وحسب ما جاء في التقرير، أن تضمن الحد

ألا يوجد في أجندة هذه الحكومة غير أجرأة وتنفيذ إملات صندوق النقد الدولي حتى ولو تعلق الأمر بقرارات لا شعبية، تزيد من تفكير الطبقات الهشة والمسحوقة من أبناء هذا الوطن؟

لماذا لا تبادر الحكومة بنفس الحماسة التي تبديها في علاقتها مع مؤسسات النقد الدولي، وتبادر إلى تفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات، وتحيل تقاريره على السلطة القضائية، وهو ما سيكون له بالغ الأثر على ترسيخ مبادئ وآليات الحكامة والتخليق ويحد من نزيف هدر المال العام؟

ثانيا: مداخلات أعضاء الحكومة.

جواب السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

حول تقرير الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

سجل القطاع التعاوني المغربي تطورا بفضل تظافر جهود العديد من المتدخلين.

وتعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم 18 ماي 2005 أهم دفعة لتنمية القطاع باستهدافها الفئات الهشة من المجتمع.

ويحتاج هذا القطاع لمزيد من الدعم والمواكبة من طرف كل المتدخلين لتجاوز العراقيل الحالية. وعليه وجب التأكد على الملاحظات التالية:

- أغلب تدخلات المكتب (الترخيص والتحسيس والتكوين والمراقبة...) تتم مباشرة بواسطة أطر المكتب؛

- ضعف موارد المكتب لم تتم الإشارة إليها، حيث أن الميزانية السنوية لا تكفي لسد حاجيات التسيير؛

- معدل الموظفين بالمندوبيات هو ثلاث مواكبة أزيد من 1500 تعاونية وتحسيس الساكنة النشيطة بالجهة؛

- القانون الجديد للتعاونيات يعتبر فرصة لتجاوز طول مسطرة ترخيص إحداث التعاونيات.

التقرير تضمن العديد من الاستنتاجات تحتاج إلى توضيح:

- انخفاض عام لرأسال التعاونيات الحديثة راجع إلى تراجع عدد التعاونيات السكنية (الرأسال الذي يجب أن يفوق 20.000 درهم في حين أن باقي رأسال التعاونيات يبتدئ من 7000 درهم)؛

- تزايد عدد المنخرطين لم يواكب الزيادة الملحوظة في عدد التعاونيات، نظرا لاقتران أغلبية التعاونيات الحديثة التأسيس على عدد 7 أعضاء، هذا المعطى لا يعتبر سلبيا لأن تطور عمل التعاونية وانخراطها

في برنامج على المدى المتوسط والبعيد هو الذي يضمن نجاحها واستقطاب منخرطين جدد والانضمام إلى اتحاد تعاوني قائم بالمنطقة، علما بأن القوانين المنظمة للتعاونيات عبر العالم تشجع إنشاء تعاونيات ولو

أجور الموظفين واعتماد مقاربة شمولية وتشاورية مع مختلف الفقاء الاجتماعيين في مجال ضبط وبرمجة هذا الإصلاح ودعم الشفافية والنزاهة بقطاع الوظيفة العمومية.

كما أن إصلاح منظومة الأجور يتأتى أساسا عبر إرساء منظومة جديدة للأجور تنبني على مبادئ العدالة والإنصاف والشفافية وإعادة الاعتبار للراتب الأساسي وجعله عنصرا أساسيا في الأجرة.

وكما قلنا، سابقا إن القرار الحكومي له تبعات اقتصادية واجتماعية، وهو ما سنسلط الضوء عليه بخصوص واقع الإسكان من خلال ما عرضه تقرير المجلس الأعلى للحسابات بخصوص مراقبته لشركة العمران "تامسنا" يدفعنا إلى إثارة المغزى من القصور الواضح في الالتزام بالمفاهيم الجديدة، التي أساسها وجوهرها المواطن.

وهنا نستحضر غياب فلسفة ومفهوم المدينة الجديدة في تهيئة وبناء تامسنا، حيث تحولت إلى عبء حقيقي على المواطنين الساكنين بها، كما أن تكليف الجماعة القروية بتسييرها وتديبرها في غياب تام للإمكانيات نعتبره بالأساس تهرب حكومي من الالتزامات التي أساسها البحث عن الآليات الناجعة في تسهيل أمور المواطنين، وعلى رأسها عدم ربط المدينة الجديدة بشبكة طرقية ملائمة، مما يسهل الولوج إليها عبر مختلف وسائل النقل.

كما أن الشركاء العموميون لم يوفوا بالالتزامات المبرمجة في الاتفاقية الإطار المبرمة بتاريخ 13 مارس 2007 والخاصة بإنجاز المرافق العمومية الضرورية، مما جعلها كجزيرة مفصولة على العالم الخارجي.

فبأي منطق سنشجع المواطن على الانخراط في سياسة الإسكان والتعمير وفي ظل عدم الوفاء بالالتزامات وفي ظل التهرب من المتابعة في العملية التنفيذية اليومية، وهو ما أكدته التقرير، حيث تم التوقيع على اتفاقية إطار بتاريخ 13 مارس 2007 بين وزارة الإسكان (العمران) وخمسة قطاعات وزارية، غير أنه لم يتم الالتزام ببنود هذه الاتفاقية، حيث إنه، وإلى حدود 31 دجنبر 2014، تم إنجاز 20 مرفقا فقط من أصل 118 التي تم الاتفاق بشأنها.

أما بخصوص شركة تهيئة الرياض، فإننا نؤكد بالحرف على ما قلناه السنة الماضية وفي هذا المجلس، حيث قلنا أنه وجب التأكد على أن المسؤولية وتحقيق شعار "محرارة الفساد" يفترض بالمنطق، أولا، تفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات، وهو ما لم يتم بخصوص شركة تهيئة حي الرياض، حيث التسيب هو سيد الموقف دون رقيب من الوزارة المعنية ودون ردع قانوني.

السيد الرئيس،

نأسف فعلا أن تعمل الحكومة وعلى امتداد سنوات تديبرها للشأن العمومي على تعطيل هاته الآلية الدستورية، بل وتنكرها لإرادة من وضعوا ثقمتهم في شعارات عصاء بالتخليق ومحرارة الفساد.

تنمية التعاون؛

- برنامج معلوماتي خاص بالتكوين (برنامج مرافقة)؛
- نظام التدبير الإلكتروني لملفات أرشيف التعاونيات.

- هيمنة التعاونيات الفلاحية على قطاع التعاوني المغربي، هو معطى عالمي لا يقتصر على المغرب وحده، ففي المغرب مازالت إمكانيات متوفرة لتثمين العديد من الموارد الطبيعية الفلاحية بواسطة المزيد من التعاونيات.

وفي هذا الإطار فقد وقع مكتب تنمية التعاون والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية اتفاقية شراكة لتضافر جهود الطرفين من أجل تفعيل البرنامج الوطني لتسريع تأسيس 15.000 تعاونية فلاحية جديدة في أفق سنة 2020.

كما تجمع المكتب علاقات قوية بباقي مديريات ومؤسسات وزارة الفلاحة كوكالة التنمية الفلاحية لتسويق منتوجات التعاونيات. كما وقع المكتب مؤخرا اتفاقية مع مجموعة القرض الفلاحي للمغرب لتمويل التعاونيات الفلاحية والتعاونيات العاملة بالعالم القروي بصفة عامة.

بعدد قليل من المنخرطين، والقانون المغربي الجديد 112.12 حدد العدد الأدنى عند التأسيس في 5 أشخاص عوض 7 سابقا؛

- بالنسبة لملاحظة ضعف نمو القطاع التعاوني بالمجال الحضري، وجب التأكيد على ضرورة عدم الاختصار في قراءة الحالة الراهنة ومقارنتها مع العدد الإجمالي، بل يجب مقارنة تطور التعاونيات بالمجال الحضري في الخمس سنوات الفارطة، حيث أن إحداث مندوبية للمكتب بالدار البيضاء أثر إيجابيا (مثلا: أحدثت تقريبا 30 تعاونية في المطعمة)؛

- الاستنتاج المتعلق بأن كثير من التعاونيات هي في الواقع غير نشيطة لا يركز على أي أساس علمي، والمكتب بصدد إعداد إحصاء عام للتعاونيات للإجابة بشكل مرقم على هذا المؤشر وإعطاء معطيات أخرى حول القطاع التعاوني.

المعطيات التالية الواردة في التقرير تستدعي بعض التوضيحات:

- المكتب أعد في 2013 المخطط المديرية للإعلاميات، وهو في صدد تنفيذ مقتضياته:

- نظام معلوماتي لتدبير الأنشطة المرتبطة بالتعاونيات لفائدة مكتب